خدر عقل المحتج
برواية خدر الرجل

جميع الحقوق محفوظة
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

خدر عقل
المحتج برواية خدر الرجل

إعداد
عبد الرحمن دمشقية

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد:

فقد رأيت استماتة بعض الفرق الضالة في إثبات دعاء الأموات جاعلين الشرك قول أهل الحق. فقد قالوا:

«اعلم أن مما هو مشهور عند أهل الحق جواز النداء بلفظ (يا محمد)، ولو شذَّ رَعاع من الناس فاعتبروا ذلك شركًا؛ إنما يكونون بذلك قد خالفوا الصواب والحقيقة وحالفوا الشر والرذيلة» انتهى.

انظر الرابط التالي: http://alharary.com/vb/t10774.html

والجواب: أين أهل الحق هؤلاء؟ هاتوا لنا عالمًا من علماء السلف قال بجواز طلب الحاجة من النبي ﷺ بعد موته!

وإنما أنتم وافقتم الشيعة القائلين (يا حسين)، والنصارى القائلين (يا مريم). فهل هؤلاء أهل الحق؟! وهل صار رسول الله ﷺ من أهل الرذيلة ـ والعياذ بالله ـ؟!! وهو القائل: «**إذا سألتَ فاسأل الله، وإذا استعنتَ فاستعن**

بالله»! وقال لابنته فاطمة: «**يا فاطمة أنقذي نفسك من النار، لا أغني عنك من الله شيئًا**»**.**

فيا لكم من مروّجين لوثنية الملل السابقة وللمشركين باسم أهل الحق**!!**

روايات باطلة يروجها الأحباش

وقد استدل هذا الحبشي أيضًا بالروايات التالية:

قال رواه أبو نعيم: «حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا الحسن بن علي بن نصر الطوسي، حدثنا محمد بن عبد الكريم العبدي، حدثنا الهيثم بن عدي، حدثنا ثور بن يزيد، حدثنا خالد بن معدان: **أن خبيب بن عدي صاح عندما صلبوه قائلًا: يا محمد»**.

ومثل هذه الرواية لا تجدها في كتب الحديث، وإنما في كتب قصص وتراجم مثل: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (١/ ٢٤٦)، و«صفوة الصفوة» (١/ ٦٢٢ و٦٦٦) لابن الجوزي، و«إتحاف السادة المتقين» للزَّبيدي.

وهي رواية باطلة، آفتها: الهيثم بن عدي:

قال النسائي: «متروك الحديث». [«الضعفاء والمتروكون» (١/ ١٠٤) ترجمة ٦٣٧].

وقال العجلي: «كذاب، وقد رأيته». [«**الثقات**» ١٥٣٧].

وقال ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧/ ١٠٤): عن يحيى: «الهيثم ليس ثقة كان يكذب».

وكل الطرق الأخرى الصحيحة لقصة الخبيب لم تتضمن هذه الزيادة. وهذه الرواية الذميمة تجعل من كان آخر كلامه «يا رسول الله» دخل الجنة! بينما رسول الله ﷺ يحثُّنا على أن يكون آخر كلامنا «لا إله إلا الله». فانظر ماذا عند أهل الشرك من مناقضة صريح التوحيد!!

رواية أخرى: شعار الصحابة في حرب اليمامة (وامحمداه)

ذكر هذا الحبشي أيضًا عن سيف بن عمر الضبي «أن خالد بن الوليد رضي الله عنه كان شعار كتيبته يوم اليمامة حرب مسيلمة الكذاب أنهم ينادون قائلين: يا محمداه» [«**تاريخ الطبري**» (٢/ ٢٨١)، «**البداية والنهاية**» (٦/ ٣٢٤)].

رواه الطبري وابن كثير من طريق سيف، وفي السند مجاهيل ومناكير.

وسيف متروك بالاتفاق.

واعتبره الذهبي كالواقدي؛ يروي عن خلق كثير من المجهولين [«**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٣٥٣)]. وتابع كثيرين ممن حكموا بوضعه وترك حديثه؛ بل واتهامه بالزندقة. بل اعتبره من عصابة جابر الجعفي وأبي مخنف وابن عياش المنتوف وعوانة بن الحكم [«**سير أعلام النبلاء**» (٧/ ٣٠٢)].

وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: سيف يضع الحديث، وكان قد اتهم بالزندقة» [«**كتاب المجروحين**» لابن حبان (١/ ٣٤٥)].

والذي يطالع أقوال أهل العلم يوقن صحة ما اتهمه به ابن حبان وأنه أنصف القول فيه.

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن أبي حاتم أن «سيف منكر ومتروك الحديث» [«**تهذيب التهذيب**» ٧٩٣، «**الإصابة**» (٥/ ٤٥١)، «**الجرح والتعديل**» (٨/ ٤٧٩)].

ونقل ابن عبد البر عبارة ابن أبي حاتم وأقرَّها ولم يستنكرها [«**الاستيعاب**» (٢/ ١٢٨٤)].

وضرب السيوطي به المثل في الوضع، فذكر من أمثلة الوضع أن تكون القرينة في الراوي، وضرب مثلاً براوية سيف بن عمر [«**تدريب الراوي**» (١/ ٢٧٧)].

قال يحيى ابن معين وابن عدي: «متروك باتفاق» [«**المغني في الضعفاء**» (١/ ٢٩٢)]. وقال: «فلسٌ خير منه» [«**تهذيب الكمال**» (١٢/ ٣٢٦)، «**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٣٥٣)، «**الضعفاء والمتروكون**» **لابن الجوزي** (٢/ ٣٥)]. وقال: «عامة أحاديثه منكرة لم يتابع عليها» [«**الكامل في ضعفاء الرجال**» (٣/ ٤٣٥)].

قال الهيثمي: «سيف بن عمر متروك» [«**مجمع الزوائد**» (٨/ ٩٨) و(١٠/ ٢١)] ونقله عنه المناوي [«**فيض القدير**» (١/ ٣٥٩)].

قال أبو داود وأبو حاتم: «متروك» [«**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٣٥٣)].

قال الحافظ أبو نعيم: «سيف بن عمر الضبي متهم في دينه، مرمي بالزندقة، ساقط الحديث، لا شيء» [«**المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**» (١/ ٦٨)، و«الضعفاء» (١/ ٩١) **له أيضًا**].

قال ابن أبي حاتم الرازي: «قال يحيى بن معين: سيف بن عمر الضبي الذي يحدث عنه المحاربي: ضعيف الحديث. حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي عن سيف بن عمر الضبي، فقال: متروك الحديث، يُشْبِهُ حديثُه حديثَ الواقدي» [«**الجرح والتعديل**» (٤/ ٢٧٨)].

وحكى العقيلي أن يحيى بن معين قال: «يحدث عنه البخاري ضعيف» ثم قال: «لا يتابع عليه ولا على كثير من أحاديثه» [«**الضعفاء للعقيلي**» (٢/ ١٧٥)].

قال الحاكم: «اتُّهِمَ بالزندقة، وهو في الرواية ساقط» [«**تهذيب التهذيب**» (٤/ ٢٥٩)].

وسيف هذا يروي أن عمر قال: «اقتلوا سعد بن عبادة إنه منافق» [«تاريخ الطبري» (٢/ ٢٤٤)].

وأن أبا بكر كان يقول: «أقيلوني أقيلوني فإن لي شيطانًا يعتريني» [«تاريخ الطبري» (٢/ ٢٤٥)].

وأن عائشة كانت تقول عن عثمان: «اقتلوا نعثلاً فإنه كفر» [«تاريخ الطبري» (٣/ ١٢)].

فانظر إلى طائفة الفتنة كيف ترقع عقيدتها الباطلة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

رواية أخرى: (يا رسول الله استسق لأمتك)

عن الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار ـ قال: وكان خازن عمر على الطعام ـ قال: «**أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله؛ استسق لأمتك، فإنهم قد هلكوا. فأتي الرجل في المنام، فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنكم مسقيون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر ثم قال: يا رب؛ لا آلو إلا ما عجزت عنه**».

وأختصر آفات هذه الرواية بما يلي:

الرواية **فاعلها مجهول**. وراويها (مالك الدار) مجهول الحال وإن كان خازن عمر رضي الله عنه. وأنتم لا توثِّقون معاوية رضي الله عنه بالرغم من كونه خازنًا وواليًا أمينًا على بلاد الشام طيلة فترة الخلفاء الثلاثة.

قال الذهبي: «حسْبك بمن يؤمّره عمرُ ثم عثمانُ على إقليم (وهو ثغر) فيقوم بمهمته أتمَّ قيام ويُرضي الناس بسخائه وحلمه» [«سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٣٢)].

وقال: «أمير المؤمنين ملك الإسلام» [«**سير أعلام النبلاء**» (٣/ ١٢٠)].
وقال: ومعاوية من خيار الملوك الذين غلب عدلهم على ظلمهم» [«**سير أعلام النبلاء**» (٣/ ١٥٩)].

بينما المعلوم عن عمر ﵁ إعلانه ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته قائلاً: «**اللَّهم كنا إذا أجدبنا توسلنا بنبيك فتسقينا**» [«صحيح البخاري» ١٠١٠].

فكيف نقدم فعل المجهول المتعارض مع قول الخليفة الراشد؟

لو صحت الرواية لكانت لنا وليس لهم؛ فإن المجهول رأى في المنام قائلاً يقول له: «اذهب إلى عمر وقل له يستسق» ولو ذهب إليه لتعلم من كيس عمر ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته.

ولئن احتججتم علينا بابن عمر احتججنا عليكم بأن أباه ثاني الخلفاء الراشدين المهديين الذين أمرنا رسول الله ﷺ باتباع سنته قد سن لجموع الصحابة ترك التوسل فوافقوه كلهم. فإجماع الصحابة ـ وعلى رأسهم عمر ﵁ ـ أصح من فعل صحابي فرد.

وقد ورد في رواية أخرى من طريق سيف بن عمر الضبي: أن الذي جاء قبر النبي ﷺ هو بلال بن الحارث المزني.

وقد تقدم حال سيف هذا. وقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني عنه: «ضعيف في الحديث».

ومن قال فيه ذلك فلا يُقبل حتى في المتابعات، كما هو معلوم من اصطلاحه، ذكره في مقدمة كتابه.

بل قد رماه ابن حبان والحاكم بالزندقة [«**تهذيب التهذيب**» (٤/ ٢٩٥)].

ووالله لو صحَّ سند رواية سيف لكان لكم حجة وعذر.

رواية أخرى: «ما من رجل يمر بقبر الرجل فيسلم عليه إلَّا ردَّ الله روحه».

لا أصل له. فيه عبد الله بن أبي زياد بن سليمان بن سمعان: قال الحافظ: «متروك اتهمه أبو داود بالكذب» [«تقريب التهذيب» ٣٣٢٦]. وفيه محمد بن قدامة الجوهري: قال الحافظ في [«التقريب» ٦٢٣٤]: «فيه لين».

وفي رواية: «ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السَّلام».

هذا الحديث ضعيف جدًّا. وإن صح فإنه خاص بالسلام وردِّه، وأين هذا من طلب قضاء الحوائج من الأموات؟

وقد رواه الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/ ١٣٧) والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٩٠) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة.

عبد الرحمن بن زيد: متروك. قال البخاري: «لا يصح حديثه» [«التاريخ الكبير» (١/ ٦١٨) و(٥/ ٢٦٣)] وقال البخاري أيضًا: «ضعفه علي جدًّا» [«التاريخ الكبير» (٥/ ٩٢٢)، وانظر: «التاريخ الصغير» (٢/ ٢٢٩)]. وفي «ترتيب علل الترمذي»: «لا أروي عنه» [«ترتيب علل الترمذي» ورقة ١٧].

وذكره أبو زرعة الرازي في «أسامي الضعفاء» ١٨٤.

وسئل أحمد بن حنبل عن أسامة بن زيد، فقال: «أسامة وأخوه عبد الرحمن متقاربان ضعيفان، وأخوهما عبد الله ثقة» [«المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٣٠)].

وقال الترمذي: «ضعيف في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن

المديني وغيرهما من أهل الحديث، وهو كثير الغلط» [«جامع الترمذي» حديث رقم ٦٣٢]. وكذلك ضعفه النسائي [«الضعفاء والمتروكون» ٣٣٧].

وقال البزار: «أجمع أهل العلم على تضعيف أخباره» [«كشف الأستار» ١٩٤].

وقد توبع عليه، ولكن في الطريق من لا يحتج به؛ فرواه ابن أبي الدنيا في «كتاب القبور»: حدثنا محمد بن قدامة الجوهري ثنا معن بن عيسى القزاز أخبرنا هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم عن أبي هريرة..

وهذا **إسناد منقطع**، فإن زيدًا لم يدرك أبا هريرة.

قال الترمذي: «لا نعرف لزيد بن أسلم سماعًا من أبي هريرة» [«جامع الترمذي» رقم ٣٨٤٦].

وأما سبب الضعف فهو من محمد بن قدامة الجوهري، قال أبو داود: «ليس بشيء». وأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «وقد وهم الخطيب وغيره في خلط ترجمته بترجمة محمد بن قدامة بن أعين المصيصي الثقة». وأكد ذلك الحافظ في [«التقريب» رقم ٦٢٣٤].

وللحديث شاهد أسنده الحافظ ابن عبد البر في شرحه على «الموطأ»:

أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد قراءة مني عليه سنة تسعين وثلاثمائة في ربيع الأول قال: أملت علينا فاطمة بنت الريان المستملي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاث مئة قالت: حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي قال: حدثنا بشر بن بكير عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من أحد مر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السّلام»**.

رواه الحافظ ابن عبد البر بهذا اللفظ [«الاستذكار» (١/ ١٨٥)].

قال الألباني: «وهذا إسناد غريب. الربيع بن سليمان فما فوقه ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، وأما من دونهما فلم أعرفهما. لا شيخ ابن عبد البر ولا المملية: فاطمة بنت الريان. وظني أنها تفردت بل شذت بروايتها الحديث عن الربيع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس. فإن المحفوظ عنه إنما هو بالإسناد الأول..

ومن هذا التحقيق يتبين أن قول عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه» (١/٨٠): «إسناده صحيح». غير صحيح، وإن تبعه العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/٤١٩) وأقرَّه المناوي. [انظر: **«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني** (٩/ ٤٧٣)].

ورواها الحافظ ابن كثير بلفظ: «ما من أحد يمر بقبر أخيه المسلم...» [انظر: **«تفسير ابن كثير» تفسير الآية ٥٢ من سورة «الروم»**].

ملاحظة: وقد لاحظ المدلس السقاف جهالة فاطمة بنت الريان، فقال بأن فاطمة بنت الريان لا يسأل عن مثلها» [**«الإغاثة» ص٣٩**].

قلت: ومن يسأل مثلك يا رويفضي؟

وفي الرواية: محمد بن عبيد الله شيخ الحافظ ابن عبد البر وهو معروف بالزهد، ولكن لم أجد من وثقه.

وفي الرواية أيضًا: عبيد بن عمير مولى ابن عباس: مجهول.

فهذا هو حال رواية ابن عباس عن ابن عبر البر والتي اعتبرها الحافظ ابن كثير من أشهر ما ورد في هذا الباب. فكيف يقال بأن الرواية صحيحة؟!

رواية أخرى تصور مدى سخف استدلالاتهم

حدثنا ابن حميد قال حدثنا يحيى بن واضح قال حدثنا الحسين بن واقد عن أبي الزبير عن مجاهد عن ابن عباس قال: «قام إبراهيم على الحجر فقال: يا أيها الناس كتب عليكم الحج، فأسمع من فى أصلاب الرجال

وأرحام النساء، فأجابه من آمن ومن كان سبق فى علم الله أنه يحج إلى يوم القيامة: لبيك اللَّهم لبيك».

وهذه الرواية لم أجدها أيضًا في كتب الحديث الأصيلة. وإنما ذكرها الطبري والسيوطي في «الدر المنثور» [«**تفسير الطبري**» (١٨/ ٦٠٦)، «**الدر المنثور**» (٦/ ٣٣)].

قال الحافظ: «رواه الفاكهي بإسناد صحيح» [«**فتح الباري**» (٦/ ٤٠٦)]. غير أن فيه أبو الزبير: محمد بن مسلم المكي، وهو مدلس ولم أجد مجاهدًا من شيوخه حسبما تبين لي من ترجمته.

ويلزم من هذا الفهم السقيم لها أن كل من لا يزالون في أصلاب آبائهم يسمعونك إذا ناديتهم.

أولم يكن المسيح حيًّا عند ربه مثلما أن الشهداء أحياء عند ربهم. ومع ذلك تأمل قول المسيح: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧]. وحتى عيسى عليه السلام لما توفاه الله لم يعد شهيدًا على قومه مع أنه نبي.

فلماذا يصرِّح بعدم علمه بما صار عليه قومه من الشرك وجعل الرقيب عليهم العالم بحالهم بعد رفعه إلى السماء هو الله وحده؟

فواأسفاه على ذهاب عقيدة التوحيد عند هؤلاء وبلوغهم الذروة في المعاندة والقياسات السخيفة والتنقيب عن كل ما يمكن أن يثبتوا به شرك نداء الأموات!

مخالفتهم للتوحيد الذي في القرآن

وهم يهربون من القرآن وما ورد فيه من الآيات الصريحة في تحريم دعاء الأموات:

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ (٢١)﴾ [النّحل: ٢٠،٢١].

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِيَ الْبَيِّنَاتُ مِن رَّبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٦٦)﴾ [غافر: ٦٦]. هذه الآية تدل على أن الدعاء عبادة، وهي نص على أن دعاء غير الله مناف للإسلام.

﴿ذَلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا﴾ [غافر: ١٢].

وقال: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ (٦٥)﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٤٠)﴾ [الأنعام: ٤٠].

فهذه الآيات تدل على أن دعاء غير الله شرك.

وقال: ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ ۖ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [النحل: ٨٦].

فهؤلاء المشركون كانوا يدعون بشرًا مثلهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. وهؤلاء البشر يتبرؤون منهم. فتأمل كيف وصف الله دعاء غيره بالشرك، وموضوع الآيات كان الدعاء وليس الصلاة أو السجود.

﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] لا شك أننا مأمورون بالإخلاص في عبادة الله.

وقال تعالى: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]. وفي آية أخرى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ﴾ [غافر: ٦٥]. وهذه الآيات تأمرنا بالإخلاص لله في الدعاء، وتبين التلازم بين الدعاء والعبادة. وتفيد وجوب الإخلاص في العبادة وفي الدعاء، فمن دعا غير الله فيما يختص به الله من الدعاء فقد أشرك بالله وإن قال لا اله الا الله.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥]. وفي هذه الآية يصف الله من لم يخلصوا لله في دعائهم بأنهم يشركون.

دعاء غير الله قمة الضلال

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأحقاف: ٥].

﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ﴾ [غافر: ١٢].

وقـــال: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [العنكبوت: ٦٥].

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]. لأنهم يدعون مريم مع الله فهو تأليه لها وإن لم يصرحوا بأنها إلهة مع الله.

رواية خدر الرجل

واحتجُّوا لشركهم هذا برواية حاولوا تصحيحها جاهدين، أسموها برواية «خدر الرجل»، وهاك نصّها:

«حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد قال: خدرت رجل ابن عمر فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: محمد» [«الأدب المفرد»].

ويشغِّبون بهذه الرواية على العوام ويزعمون أنها صحيحة السند، قطعية في دلالتها على جواز الاستغاثة بالموتى في طلب حوائجهم وشفاء مرضهم.

ومعلوم أنه من أجل أن يكون الدليل صحيحًا تقوم به الحجة فإنه يشترط له ثلاثة شروط:

۞ **الشرط الأول:** أن يكون قطعي الثبوت. وهذه الرواية لم تثبت سندًا كما سترى.

۞ **الشرط الثاني:** أن يكون قطعي الدلالة، ولكن هذا الأثر ليس قطعي الدلالة، لأن الرجل ذكّر ابن عمر بأحب الناس إليه ولم يقل أطلب حاجتك من أحب الناس إليك. فبطل الاستدلال بهذا الخبر. وإذا كان لفظ (اذكر) في الرواية على معنى طلب الحاجة فيكون مخالفًا للقرآن.

لفظ (أذكر) في القرآن: أي تذكر وذكر الاسم

فإن لفظ (اذكر) مجمل وتشترك فيه معان عديدة، ومن التحكم تخصيص معنى من المعاني المشتركة بلا قرينة.

وقد جاء في القرآن لفظ (اذكر) على معنى التذكر أو ذكر الاسم، فأما التذكر فقد قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا ﴿٦٧﴾﴾ [مريم: ٦٧]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] و﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]. وهذه شبيهة بقول الرجل لابن عمر: «اذكر أحب الناس إليك».

﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]. أي تذكروا. وهي الأوفق للرواية ومعناها تذكر المحبوب، وهذا ما قاله شراح الحديث عند شرح رواية خدر الرجل.

﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٤٢].

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦].

﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [المائدة: ٧].

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ﴾ [المائدة: ١١٠].

وكذلك ورد لفظ (اذكر) بمعنى التسبيح والتهليل:

﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]

وهكذا فلا يتناسق أبدًا أن يقول الرجل لابن عمر (اذكر) فيقوم ابن عمر بالاستغاثة.

هل قول الله (أذكركم) أي أستغيث بكم!

وإذا كان لفظ (اذكر) بمعنى استغث فيصير معنى قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ١٥٢﴾ [البَقَـرَة: ١٥٢]. أي: استغيثوا بي أستغث بكم.

❁ **الشرط الثالث:** أن لا يكون معارضًا لما هو أصح سندًا منه، هذا على فرض صحته، فكيف وأنه لا يسلم بصحته أصلاً؟

فعلى فرض كونه صحيحًا، فإنه ليس صريحًا، وعلى فرض كونه صريحًا صحيحًا فلا يمكن تقديمه على ما هو أصح منه؛ كإعلان عمر رضي الله عنه ترك التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد موته.

وقد ارتكب الأحباش بهذه الرواية جنايات عديدة:

❁ الجناية الأولى:

أنهم تمسَّكوا برواية ضعيفة لو صحت لكانت معارضة لما هو أصح منها؛ وهو ما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إعلانه ترك التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد موته. وكل ما رواه البخاري في «صحيحه» الذي اقتصر فيه على الصحيح فهو أصح وأعلى وأوثق سندًا مما رواه في كتابه «الأدب المفرد» المتضمن للصحيح والضعيف.

قول عمر رضي الله عنه في البخاري يعارض قول ابن عمر رضي الله عنه الضعيف

فقد أصيب الناس في عهد عمر رضي الله عنه بالقحط، فخرج بالناس للاستسقاء

ثم قال: «**اللَّهم كنا إذا أُجدبنا سألناك بنبيك ﷺ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعمِّ نبينا فاسقنا**» [«البخاري» حديث ١٠١٠].

وفي رواية أنس: «**كانوا إذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به، فيستسقي لهم فيُسقَوْن. فلما كان في عهد عمر**» [أخرجه الإسماعيلي كما في «فتح الباري» (٢/ ٩٥)، وابن حبان: «الإحسان» (٤/ ٢٢٨) رقم ٢٨٥٠].

ويدل على أن (كنا) مفيدة للماضي دون الحاضر قول عمر رضي الله عنه عن بعض الآيات المنسوخة (كنا نقرؤها) أي لم نعد نقرؤها. قال عمر: «**كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم**» [رواه البخاري في «صحيحه» ٦٤٤٢].

وكذلك قول عائشة رضي الله عنها: «**كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخ بخمس معلومات يحرمن**» [رواه مسلم ١٤٥٢].

فهذا دليل على أن قول عمر رضي الله عنه (كنا إذا أجدبنا) دلَّ على ماض منسوخ بدليل أنهم لم يثبت عنهم بعد قول عمر رضي الله عنه شيء البتة.

وفي هذا تكذيب لقول الأحباش: «لم يكن بين المسلمين إنكار للتوسل بالرسول ﷺ في حياته أو بعد وفاته: المسلمون مجمعون على جواز ذلك» [«منار الهدى» (٣٢/ ٢٧)].

فيلزمهم أن يصير عمر رضي الله عنه أول من أنكر التوسل بعد موت النبي ﷺ، وذلك حين أعلن ترك التوسل بالنبي ﷺ أمام جموع الصحابة رضي الله عنهم.

وبما أن الاستغاثة عند الأحباش هي التوسل فيلزمهم تحريم الاستغاثة التي يسمونها توسلاً، لأن الناس كانوا يتوسلون بالنبي ﷺ أن يسأل الله لهم فيفعل. وهذا شيء لم يعودوا يفعلونه بعد موته عليه الصلاة والسلام.

لكن الأحباش ومن وافقهم من أهل البدع لا يُعيرون هذا الدليل العُمَرِي أي أهمية.

۞ الجناية الثانية:

ظنهم أنهم أثبتوا صحة سند هذه الرواية حيث وجدوا روايات أخرى في كتاب «غريب الحديث» لإبراهيم الحربي ظنوها شواهد تقوي ما رواه البخاري في «الأدب المفرد» بسند ضعيف. ثم قالوا: «وسنصعق الدمشقية بهذه الروايات».

ولكن ما أتوا به لم يكن صاعقة لهم، بل رجعت صاعقة عليهم، وخابوا، ولم تغن رواياتهم التي جاؤوا بها من إبراهيم الحربي عن رواية خدر الرجل شيئًا.

۞ الجناية الثالثة:

زعمهم أنها تدل على جواز مناداة الأنبياء والأولياء من دون الله تعالى، مع أنها لا تدل على شيء من ذلك، فإنها صريحة في تذكير الرجل لابن عمر بمن يحب ليذكر اسمه على ما كان شائعًا عند العرب من ذكر اسم الحبيب عند خدر الرجل.

ولا أعرف عالمًا من العلماء المتقدِّمين استدلَّ بهذا الأثر على الاستغاثة بغير الله، وإنما ذكروا أن ذكر اسم الحبيب يُحدِثُ انبساطًا يذهب به الخدر.

قال النووي: «وإذا طنت أذنه صلَّى على النبي ﷺ وقال: ذكر الله بخير من ذكرني. وإذا خدرت رجله ذكر من يحبه» [«**المجموع**» (٤/ ٥٢٤)].

وروى النووي عن إبراهيم بن المنذر الحزامي أن «أهل المدينة يعجبون من حسن بيت أبي العتاهية:

وتخدر في بعض الأحايين رجله … فإن لم يقل يا عتب لم يذهب الخدر»

[«الأذكار» للنووي ص ٢١٠].

وقال ابن الجوزي:

«إذا خدرت رجلي تذكرت من لها   فناديت لُبنىَ باسمها ودعوت»

[«زاد المسير» (٤/ ٣٤٤)].

وقال مفتي بيروت الشيخ عبد الباسط الفاخوي: «وإذا خدرت رجله قال: محمد رسول الله» [«الكفاية لذوي العناية» ص١٨٣].

وبهذا يتحطم الصنم الحبشي ويتهاوى وينكشف أنه ينفرد بهذا الفهم دون أهل العلم المعتبرين عنده.

لا يزال التحدي بلا مجيب

وقد رددت على هذا الحبشي في تسعة مقاطع مرئية وتم رفعها على اليوتيوب منذ ما يزيد على السنة، وأطلقت عليها عنوان (التحدي الثاني). وذلك بعد التحدي الأول الذي كنت قد طالبته فيه بالإتيان ولو بعالم واحد من العلماء المعتبرين المتقدِّمين، قد صحح هذه الرواية أو فهم منها على الأقل ما يدل على جواز الاستغاثة بالنبي. لكنه لم يرد علي بشيء! وزعم أنه لن يأتيني بعالم إلا بشرط أن أترك مذهبي.

وهذا يكشف جدل هذا الحبشي وهبوط أسلوبه عن طريق أهل العلم. ومن عنده علم لا يجوز أن يكتمه عن الآخرين، كأن يقول: لا أبيّن حجتي حتى تلتزموا ترك مذهبكم! وإلا لزم أن أكون معذورًا عند الله لأنك أيها المفلس كتمت عني حجتك، ولو كشفتها لي لربما أذعنت لك.

وهؤلاء الأحباش لا يدَّخرون في العادة دليلاً يؤيد حجتهم إلا سارعوا إلى إعلانه، فلماذا الآن يؤخِّرون كشف دليلهم سنوات؟ اللَّهم إلا أن يكون الأمر هو الإفلاس المزخرف على هيئة اشتراط!

وهم حتى الآن لم يستطيعوا أن يتعقبوا تضعيفي لصاعقتهم، ولم يأتوا بعالم حتى الآن ممن صحح هذه الرواية أو استدل بها على جواز الاستغاثة أو التوسل بالنبي ﷺ.

وأنا أتيتهم بالنووي وابن الجوزي وابن السني ومفتي بيروت عبد الباسط الفاخوري ممن شرحوا الرواية وفهموا منها ذكر اسم المحبوب عند خدر الرجل.

بل قد اتضح عدم أهليتهم للحديث وعدم انصياعهم له كما هي طريقة أهل الحديث، بل كشف عن اتباعهم للهوى.

وهم يستميتون في تصحيح الضعيف إذا جاء موافقًا لهواهم، ويستميتون في تضعيف ما يكون مخالفًا لهواهم حتى ولو كان في أعلى درجات الصحة، مثلما فعلوا في حديث الجارية الذي رواه الإمام مسلم في «صحيحه»، فإن لم يتمكنوا من ذلك تلاعبوا بمعانيه ثم سموا تلاعبهم وتحريفهم تأويلاً.

الأحباش يضعفون روايات «صحيح مسلم»

وهاك نموذجًا من ضلالهم يدل على زيغهم وبعدهم عن الحديث وأهله:

فقد ضعف الأحباش حديث الجارية الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن معاوية بن الحكم السُّلمي حيث سأل النبي ﷺ الجارية: **«أين الله؟»**.

قالت: في السماء. فقال لسيدها: **«أعتقها فإنها مؤمنة»**.

فحكموا عليه بالاضطراب بالرغم من تصحيح العلماء له، وبالرغم من تصريح الحفاظ بأنه «حديث صحيح في صحيح مسلم» كالحافظ ابن حجر والبغوي والذهبي [**«فتح الباري» (٣٥٩/١٣)، «شرح السنة» للبغوي (٤٣/٣)، «العلو» للذهبي**].

تعريف المضطرب

مع أن المضطرب كما عرفه ابن الصلاح: «إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب، ولا له حكمه». [**في الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ص٢١٢**].

وكذلك عرفه النووي بأنه «الذي يروى على أوجه مختلفة فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها أو كثرة صحبته للمروي عنه أو غير ذلك، فالحكم للراجحة ولا يكون مضطربًا» [**«التقريب والتيسير» ص٦ للنووي، «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٠٠)**].

ورواية مسلم أعلى صحة من رجال البيهقي، فكيف قدم الأحباش الأدنى صحة على الأعلى صحة؟!

كل ذلك لمجرد مجيء حديث الجارية مخالفًا لعقيدتهم في نفي علو الله فوق عرشه، فعارضوه برواية ضعيفة في «موطأ مالك» لا علاقة لها بحديث الجارية، وإنما هو أعرابي أتى بجارية ليعتقها لأنه كان عليه عتق رقبة.

والرواية التي عارضوا بها حديث الجارية هي ما رواه مالك في «الموطأ»: «حدثني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة قال رجل لرسول الله ﷺ: إن عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها. فقال لها رسول الله ﷺ: «**أتشهدين أن لا إله إلا الله. . .؟**» الحديث.

سُئِلَ الدارقطني عن هذا الحديث فقال: «اختُلِفَ فيه على عبيد الله بن عبد الله بن عتبة؛ فرواه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً عن النبي ﷺ، حدث به كذلك عنه يونس بن يزيد وابن عيينة ومالك، واختلف عنه فرواه أصحاب «الموطأ» وإبراهيم بن طهمان عن مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً».

فتأمل كيف ضرب الأحباش المتعصِّبون حديثًا في «صحيح مسلم» برواية مرسلة أوردها الدارقطني في جملة الروايات المعلولة في كتابه «العلل» (٩/ ٢٩).

تمسّكهم بخطأ الإمام مالك

وتزداد عجبًا حين تعلم أن الرواية التي قبل رواية الأعرابي في «موطأ مالك» هي حديث الجارية.

ولكن الفتنة الأخرى من الله للمتعصبين كامنة هذه المرة في خطأ وقع فيه الإمام مالك.

فقد أخطأ مالك بن أنس ـ على غير عادته في ضبط الأسماء ـ في تسمية الراوي (معاوية بن الحكم) فسماه (عمر بن الحكم).

وقد نبَّه الشافعي على ذلك فروى حديث الجارية (أين الله) ثم استدرك على مالك هذا الخطأ فقال: «وهو معاوية بن الحكم، وأظن مالكًا لم يحفظ اسمه» [**«الرسالة» ص.٧٦ وانظر كتابه «الأم»** (٥/ ٢٨٠)]. وكذلك استدرك النسائي على مالك هذا الوهم في «التفسير» من «الكبرى» (٨/ ٤٢٧) تحفة].

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٢٢): «وهو من أوهام مالك في اسمه».

ومع ذلك تمسَّك الأحباش بخطأ مالك!

وخذه أيها الحبشي حيث حافظ عليه نص

وهم ينشرون هذه العبارة في دروسهم ومجالسهم: «وخذه حيث حافظ عليه نص».

فلماذا لا يأخذونه حيث نصَّ الشافعي وابن حجر والنسائي على وهم مالك؟!

جدير بالذكر أن الأحباش إنما قلدوا الكوثري في الحكم على هذا الاضطراب المزعوم لرواية مسلم بما لم يسبقه إليه أحد من أهل العلم.

وقد سمعت شيخهم يطعن في رواية مسلم لأنها خبر آحاد بزعمه. قال: «فليس علينا شيء». وهو مسجل عندي بصوته.

فإذا كان خبر الواحد الذي في «صحيح مسلم» مردودًا؛ فيلزمه أن يطعن في أكثر أحاديث البخاري ومسلم لأنها أخبار آحاد.

ويلزمه أيضًا الطعن برواية خدر الرجل لأنها خبر آحاد لم تصل درجة الصحة، فتأمل تناقض القوم!

بل إن طرق خبر خدر الرجل كلها معلولة إما بالاضطراب وعنعنة المدلس ـ وهو السبيعي واختلاطه ـ أو الكذب أو الجهالة، كما سنفصله ونستعرض هذه الطرق واحدة واحدة.

على أن أقل هذه الروايات ضعفًا هي الرواية التي وردت في كتاب «الأدب المفرد» للبخاري، وهي مع ذلك ضعيفة بسبب تدليس واختلاط السبيعي بشهادة كبار العلماء المعتبرين عند الأحباش. ولا يجوز تقديم رواية معلولة بعنعنه المدلس على رواية عالية الصحة في «صحيح البخاري».

هذا نموذج يدلُّ على اتباع هؤلاء للهوى وتعدّيهم على الصحيحين.

فتارة يضعفون رواية في «صحيح مسلم» لأنها خالفت رواية أخرى أضعف منها في «موطأ مالك».

وتارة يصححون رواية خدر الرجل المضطربة التي تتعارض مع ما رواه

البخاري في «صحيحه» من ترك عمر رضي الله عنه التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد موته، ويستميتون في تصحيح ما يأبى الصحة لمجرد مجيئه موافقًا لعقيدتهم في طلب الحوائج من الأموات والتي تتفق مع عقيدة الشيعة (يا حسين) وعقيدة النصارى (يا مريم).

وختامًا.. أؤكد أن هذه الرواية كما سترى لا هي صحيحة ولا هي صريحة في الاستغاثة بالموتى.

فلنشرع في بيان هذا الأثر عن ابن عمر رضي الله عنه بعون الله تعالى.

كتبه

عبد الرحمن دمشقية

الرواية الأولى

«حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن ابن سعد قال: «**خدرت رجل بن عمر فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك فقال: محمد**».

رواه البخاري في كتاب «الأدب المفرد»، وهذا الكتاب يحوي الصحيح والضعيف؛ بخلاف كتاب «صحيح البخاري» فإنه صحيح كله إن شاء الله.

أما هذا الأثر فإسناده **ضعيف**.

فيه أبو إسحاق السبيعي: اختلط.

قال الحافظ العسقلاني: «ثقة عابد اختلط بأخرة» [«تقريب التهذيب» (٤٢٣/١) ترجمة رقم ٥٠٦٥].

وهو مدلس، وجاءت روايته معنعة (يعني: عن عن).

قال الشافعي: «ومن عرفناه دلس فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا لا نقبل من مدلس حديثًا حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت» [كتاب «الرسالة» ص ٣٧٩].

ورواية سفيان الثوري عنه تدفع الاختلاط لأنه روى عنه قبل الاختلاط، ولا تدفع التدليس، فالرواية إذن معلولة بعنعنة المدلس.

وهي مضطربة؛ فتارة يرويها السبيعي عن عبد الرحمن بن سعد وتارة يرويها عن أبي شعبة، كما رواه ابن السني في [«**عمل اليوم والليلة**» (١/ ١١٦)]:

حدثني محمد بن إبراهيم الأنماطي وعمرو بن الجنيد بن عيسى قالا: ثنا محمد بن خداش ثنا أبو بكر بن عياش ثنا أبو إسحاق السبيعي عن أبي شعبة قال: «**كنت أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما فخدرت رجله فجلس، فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك. فقال: يا محمداه. فقام فمشى**»[(١)].

وهذا اضطراب يرد به الحديث.

ولا تنسوا حكمكم على حديث الجارية في «صحيح مسلم» بالاضطراب. فقد قلتم بأن قول النبي ﷺ لها في «صحيح مسلم»: «**أين الله؟**» جاء مخالفًا لرواية مالك في «الموطأ» والتي جاءت بلفظ: «**أتشهدين أن لا إله إلا الله؟**». وأن الاختلاف حتى في اسم الصحابي، ففي «صحيح مسلم» (معاوية بن الحكم) بينما في «موطأ مالك» (عمر بن الحكم).

فقد قال صاحبكم مجدي غسان معروف ما نصه:

«المضطرب: وهو أحد أسباب التعليل عندهم وموجبات الضعف للحديث والأمر فيه منقسم، فإن كان أحد الوجوه مرويًّا من وجه ضعيف والآخر من وجه قوي، فلا تعليل والعمل بالقويِّ متعيِّن» [«**القول الفصل المسدد**» ص٤٥، ٤٦].

ورواية «الموطأ» مرسلة، بينما رواية مسلم أصح وأعلى سندًا، فكيف جعلتم رواية مسلم مضطربة، بينما يقول صاحبكم: (والعمل بالقوي متعين)؟!

---

(١) فضلاً عن أن فيها محمد بن خداش، كان يروي عن جده الذي كان يروي المكذوبات.

والسبيعي قد اختلط. وعبد الرحمن بن سعد مجهول الحال. تفرد ابن حبان بتوثيقه، وقيل: وثقه النسائي. ولم يثبت.

وحتى وإن ثبت فقد توقف العلماء بمن تفرد النسائي بتوثيقه من المجاهيل. وسيأتي بيانه بالتفصيل.

وبهذا يصح أن يقال بأن سند خدر رجل أثر ابن عمر رضي الله عنه معلول في أحسن طرقه بالعنعنة والتدليس والجهالة والاضطراب في السند.

الأحباش يخالفون إثبات العلماء اختلاط السبيعي ويحتجون بخبيث عندهم

قال أحد الأحباش ما نصه:

««وضعّف المخالفونَ هذا الحديثَ... فادّعَوا أنه ضعيفٌ لأجلِ أبي إسحاق السَّبيعي، فهو كما يقولون اختلط بآخرةٍ، أي في ءاخر أمرِه وعمره، وأنه مدلِّسٌ معروفٌ بهذا الأمر.

وهذا مردودٌ، والجوابُ عليه بمسائلَ، منها: أن الحافظ الذهبي أنكر اختلاطه وقال: ثقة حجة بلا نزاع، من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسيَ ولم يختلط» [**«القول الفصل المسدد» ص١٨ لحبشي اسمه مجدي غسان معروف**].

قلت:

انظر كيف تحاشى هذا الحبشي المتعصب قول ابن حجر في «التقريب» عن السبيعي: «اختلط بأخرة». فلم يذكر هذا المدَّعي للتحقيق الحافظ ولا بكلمة واحدة في معرض كلامه عن اختلاط السبيعي، بالرغم من امتلاء كتابه عادة بذكر اسم ابن حجر في رسالته الصغيرة بما يزيد على اثنين وخمسين مرة.

وانظر كيف وصف الذهبي بـ (((الحافظ))) بينما يصفه شيخه عبد الله الحبشي بأنه (((خبيث)))!!

وكلمة واحدة من الحافظ تهدم عند هذا المتعصب بنيان الخصوم إلا في قوله عن السبيعي (اختلط)، فإن قول الذهبي يهدم قول الحافظ ابن حجر!!!

فهؤلاء محرومون من الإنصاف بسبب غلبة الهوى في نفوسهم.

ولك أن تتأمل قول هذا المتعصب:

«فقد انهدمت شبهتُهُم بالباطلِ بهذا البيانِ من شيخِ الإسلام ابن حجر» [«**القول الفصل المسدد**» ص٧].

قلت:

فلينهدم بنيانك بقول الحافظ ابن حجر عن السبيعي: «اختلط» [«**تقريب التهذيب**» (١/ ٤٢٣) ترجمة رقم ٥٠٦٥].

ولينهدم بنيانك بقول النووي: «فمن المخلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي» [«**شرح النووي على صحيح مسلم**» (١/ ٣٤)].

ولينهدم بنيانك بقول الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق» [«**تهذيب الكمال**» للحافظ المزي (٩/ ٢٧٦)، «**تهذيب التهذيب**» (٣/ ٢٦٤)].

ولينهدم بنيانك بنقل الفسوي كلام أهل العلم أن السبيعي «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [«**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٢٧٠) ترجمة ٦٣٩٣].

وسوف يأتيك المزيد من كلام العلماء المعتبرين عندك بما يكشف تكتُّمك على عشرات كبار العلماء.

الصاعقة الدمشقية

فوالله هذه هي الصاعقة على رأس من يزعمون أنهم على مذهب الشافعي، وهم الآن يخالفونه ويقبلون بالرواية التي عنعنها السبيعي وهو مدلس.

والصاعقة الأخرى ثبوت اختلاط السبيعي من كلام كبار العلماء المعتبرين عند الأحباش المتجاهلين لهذه الحقيقة، المكتفين بالاحتجاج بالذهبي مع سبِّهم له واعتباره خبيثًا من تلاميذ ابن تيمية! ومتجاهلين في نفس الوقت العلماء المعتبرين عندهم أمثال الإمام أحمد والنووي والحافظ ابن حجر ويعقوب الفسوي وأبو حاتم الرازي وابن الصلاح وابن الكيال والعلائي.

الذهبي تلميذ ابن تيمية عند الأحباش حجة أما ابن حجر فلا

وحين نفى الذهبي الاختلاط عن السبيعي أثبت له سوء الحفظ فقال: «لما وقع في هرم الشيخوخة نقص حفظه وساء ذهنه وما اختلط». وفي لفظ آخر: «شاخ ونسي ولم يختلط، وقد تغير قليلًا».

غير أن الذهبي نقل عن الإمام الفسوي أن بعض أهل العلم قالوا: «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [**«ميزان الاعتدال»** ترجمة ٥٢٣٥ و٦٣٩٣].

لكن لصوص النصوص بتروا نص الذهبي ولم يكملوا كلامه المثبت لسوء حفظ أبي إسحاق وتغيره، كل ذلك من أجل تعديل رواية تميل إليها أهواؤهم، وهذا ليس من الأمانة العلمية في شيء.

وبالرغم من أن شيخ الأحباش لا يرى الاحتجاج بحكم الذهبي، فإن الأحباش طنَّشوا حتى قول شيخهم واحتجوا بالذهبي لحاجتهم إلى أي شيء يرجِّح صحة رواية ابن عمر، فاحتجوا بالذهبي وتخلّوا عن الحافظ ابن حجر وعما نقله عن نقّاد آخرين تكلموا في أبي إسحاق كابن حبان والجوزجاني. . . ومعلوم أنه من تُكُلِّمَ فيه بجرح وتعديل قُدِّمَ الجرح على التعديل بشرط تبيين الجرح.

فهل لكم في روايات أصح سندًا من هذه لا خلاف حول قطعية أسانيدها، كرواية عمر ﷺ في العدول عن التوسل بالرسول ﷺ والتوسل بعمه العباس لحسم النزاع بيننا؟ إذ الرواية عن ابن عمر ﷺ لم تصح، ونسبة ياء

النداء ليست قطعية السند، فما هذه العقيدة التي لا تستند على القطعي بل تتمسك بكل متشابه؟ هل هذا إلا خُلُق الزائغين؟ انظر كيف يشتغل هؤلاء بالضعيف والمكذوب من الحديث لمحض التشويش، ويكفّرون مخالفهم لهذا المنهج المهترئ الذي يتجنَّب الصحيح الصريح ويتعلق بالموضوع والواهي والضعيف من الروايات!

الذهبي ينقل اختلاط السبيعي عن آخرين

قال الذهبي: «وقال عبد الله بن جعفر الرقي عن عبيد الله بن عمرو قال: جئت بمحمد بن سوقة معي شفيعًا عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذن لنا على الشيخ. فقال: صلَّى بنا الشيخ البارحة فاختلط فدخلنا فسلمنا عليه وخرجنا. وقيل: إنما سمع ابن عيينة منه وهو مختلط.

وقال ابن معين: زكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السوء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: شعبة والثوري» [**«تاريخ الإسلام»**].

وتقدم ما نقله الذهبي عن الإمام الفسوي أن بعض أهل العلم قالوا: «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [**«ميزان الاعتدال»** ترجمة ٥٢٣٥ و٦٣٩٣].

والإمام الفسوي له منزلة عظيمة عند الأحباش، ومع ذلك طنش الأحباش منزلته وتمسكوا بالذهبي الذي قال عنه شيخهم الحبشي بأنه خبيث!

وقال الذهبي: «وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى مضطرب الحديث سيّئ الحفظ» [**«الضعفاء» للعقيلي** (١٢٥٦/٤)].

وبلغ به سوء الحفظ إلى أن قال البخاري: «صدوق، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه».

فكذلك سوء الحفظ علة ليس من طريقة أهل الحديث المسارعة إلى رواية معلولة وتقديمها على فعل عمر بن الخطاب الثابت عنه في «صحيح البخاري» والذي أقره عليه جموع الصحابة.

الأحباش يعترفون باختلاط السبيعي

وقد اطلعت على كتاب «عمل اليوم والليلة» لابن السنِّي، طبع في مؤسسة الكتب الثقافية لصاحبها حبيب طه وهو حبشي. حكم محققو هذا الكتاب على رواية خدر الرجل بالضعف؛ بل وبالوضع.

فقد قالوا: «ضعيف: ضعفه الألباني في الكلم» ثم قالوا مرتين: «أبو إسحاق يدلس وقد عنعنه وقد اختلط» [**«عمل اليوم والليلة»** ص ٦٤ **تحقيق: سالم بن أحمد السلفي ط: مؤسسة الكتب الثقافية**].

وها هم يحتجون بتضعيف الألباني للرواية، ثم يأتي منهم من يقول: «ومن جملة تذبذبكم أن ضعفتم رواية ابن عمر في خدر الرجل» [مجلة «منار الهدى» (٢٦/ ٢٢)].

فشهدوا على أنفسهم بضعف الرواية، وباختلاط السبيعي وتدليسه وأنه عنعن في هذه الرواية.

ولا ننسى أن ابن حبان يثبت تدليس السبيعي كما يأتي تفصيله.

فقد ذكر السبيعي من جملة المدلسين ثم قال: «فما لم يقل المدلس ـ وإن كان ثقة ـ حدثني أو سمعت؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره» [كتاب **«المجروحين»** (١/ ٩٢)].

إثبات تدليس السبيعي

أما إثبات تدليس السبيعي؛ فقد قال الحافظ ابن حجر عن السبيعي ما نصه: «مشهور بالتدليس».

كما نقل عن النسائي القول بتدليس السبيعي أيضًا [«**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**» ترجمة ٩١ ص١٤٦].

وأثبت الدارقطني تدليس السبيعي [«**سؤالات السلمي للدارقطني**» ص٣٨].

وكذلك أثبت ابن الملقن تدليس السبيعي [«**البدر المنير**» (٣/ ٦٣٤)].

قال شعبة عن السبيعي: «لم يسمع من حارث الأعور إلا أربعة أحاديث» [«**سير أعلام النبلاء**» (٥/ ٣٩٨)، «**تهذيب التهذيب**» (٨/ ٦٥)] يعني أنه كان يدلس.

قال: «ولم يسمع من أبي وائل إلا حديثين» [«**تهذيب التهذيب**» (٨/ ٦٦)].

وقال العجلي: «والباقي إنما هو كتاب أخذه». وعدّ جماعة ممن روى عنهم ولم يأخذ منهم [«**تاريخ الثقات**» ص٣٦٦، تحقيق: عبد المعطي قلعجي].

وقد ذكره ابن الصلاح في «مقدمته» [ص٣٥٣] في المدلسين، والحافظ

العراقي في «التقييد» (ص٤٤٥)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٧٧)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٠٥)، والنسائي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦٠)، و«العلائي» في «جامع التحصيل» (ص١٠٨).

مفاجأة من الإمام الشافعي: المدلس لا نقبل تدليسه

قال الشافعي: «ومن عرفناه دلس فقد أبان لنا عورته في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا لا نقبل من مدلس حديثًا حتى يقول فيه: حدثني أو سمعت». انتهى كلامه.

انظر كتاب «الرسالة» ص٣٧٩ للشافعي، وانظر: «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٧) للبيهقي، ونقله الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ١٩) والحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ١٦٤) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» (١/ ٤٠٤)، «الكفاية في علم الرواية» (١/ ٢٩٢)، «مقدمة ابن الصلاح» ص٤٢، «جامع التحصيل للعلائي» ص٣٢٣.

النووي وابن حبان والبيهقي يحرِّمون الاحتجاج برواية المدلس

وإذا ثبت تدليس السبيعي فلا يجوز أخذ الرواية عنه ما لم يصرح بالتحديث والسماع.

قال النووي: «المدلس لا يحتج بعنعنته حتى يثبت سماعه ذلك الحديث» [«شرح النووي على مسلم» (٦/ ١٩٠)].

وقال البيهقي: «والمدلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده» [«السنن الكبرى» (٣/ ٢٣١)].

ومعنى كلام البيهقي أن المدلس إذا لم يبين لم سماعه واكتفى بقوله (عن) كان رد روايته مشروعًا؛ بل واجبًا، ولو كان هو ثقة في نفسه.

ابن حبان يضرب بالسبيعي مثالاً على التدليس:

قال ابن حبان: «الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبو إسحاق، وابن جريج، وابن إسحاق، والثوري، وهشيم، ومن أشبههم ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين وأهل الورع في الدين؛ كانوا يكتبون عن الكل ويروون عمن سمعوا منه، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس ـ وإن كان ثقة ـ: حدثني أو سمعت؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره» [«**المجروحين**» (١/ ٩٢)].

فانظر كيف ذكر أبا إسحاق السبيعي كمثال على التدليس، وتأمل قوله: (لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم).

غير أن هذا الحبشي لا يبالي مخالفة كلام ابن حبان فضلاً عن النووي والبيهقي!

علوان يكشف لنا عن جهالته بالحديث

وقد عمل لنا أحد جهال فرقة الأحباش واسمه سليم علوان تركيبة عجيبة دلت على مبلغ جهله في الحديث، فزعم أن هذه الرواية صاعقة على من يقول بضعفها، سماها (صاعقة) وهي أوهى من بيت العنكبوت.

لقد أتانا بروايتين من كتاب «غريب الحديث» لإبراهيم الحربي، وهذا الكتاب صريح من عنوانه بأنه ليس من مصادر الحديث، وإنما هو شرح لغريب الأحاديث ذات الألفاظ المشكلة في فهمها، فجمعها المؤلف وقام بشرحها.

فلجأ هذا الحبشي إلى أسلوب التهويل، وأخذ من كتاب وسيط وفرح بالروايتين وكأنه أتى بهما من صحيح البخاري أو مسلم. ثم احتج بأن إبراهيم الحربي كان يُشَبَّه بأحمد بن حنبل في الحديث.

ومجرد الثناء عليه لا يرفع روايته. ففي «مسند أحمد» روايات ضعيفة بالرغم من أن أحمد بن حنبل هو صاحب «المسند». فهل تصير الرواية صحيحة بمجرد الثناء على إبراهيم الحربي؟ فهذا البخاري له وزنه الكبير ومع ذلك فكتبه (عدا الصحيح الجامع) فيها الصحيح وفيها الضعيف. فهل نصححها لمجرد أن جامعها هو البخاري؟

الرواية الثانية

وهذه الرواية التي جاء بها هذا الحبشي (علوان) كالتالي:

«حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن ابن سعد: «جئت ابن عمر فخدرت رجله. فقلت: ما لرجلك؟ قال: اجتمع عصبها. قلت: ادع أحب الناس إليك قال: يا محمد فبسطها».

[«تاريخ دمشق» (٣١/ ١٧٧) مسند علي بن الجعد رواية رقم ٢٥٣٩، «غريب الحديث» (٢/ ٦٧٤) لإبراهيم الحربي].

وفي هذه الرواية آفتان:

الآفة الأولى:

زهير بن يونس: سمع من السبيعي بعد اختلاطه. وهذه العلة وحدها كافية للتضعيف.

إثبات اختلاط السبيعي

وقد اجتهد هذا الحبشي في نفي الاختلاط عن السبيعي، متجاهلاً كبار الأئمة المثبتين للاختلاط، وهم من المعتبرين عنده. وتمسك فقط بالذهبي الذي هو خبيث عنده وعند شيخه كما سوف يأتي.

ولنبدأ بمن أثبت الاختلاط ثم نتكلم عن نفي الذهبي.

فقد أثبت الحافظ العسقلاني اختلاط السبيعي فقال: «ثقة عابد اختلط بأخرة» [**«تقريب التهذيب» (١/ ٤٢٣) ترجمة رقم ٥٠٦٥**].

وقد قال فيه الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق» [**«تهذيب الكمال» للحافظ المزي** (٩/ ٢٧٦)، **«تهذيب التهذيب»** (٣/ ٢٦٤)].

ونقل الفسوي عن أهل العلم أن السبيعي «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [**«ميزان الاعتدال»** (٣/ ٢٧٠) ترجمة ٦٣٩٣].

وأثبت الذهبي قول أحمد والفسوي هذا المفيد لاختلاط السبيعي [**«سير أعلام النبلاء»** (٧/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧)].

ونقل الذهبي عن أبي زرعة أن زهير بن معاوية سمع من أبي إسحاق بعد اختلاطه [**«ميزان الاعتدال»** (٢/ ٨٦) **ترجمة رقم ٢٩٢١**].

ومع هذا يطنش الأحباش كلام أحمد والحافظ ويتمسكون بكلام الذهبي الذي قال عنه الحبشي بأنه خبيث.

كما حكى الإمام ابن الكيال كلام أحمد هذا في كتابه «الكواكب النيرات» (ص ٣٥٠).

فهذه حجة على الذهبي الذي تمسكتم بنفيه اختلاط السبيعي مع إثباته من كتابه، فإن الإمام أحمد يحذر من روايات زهير عن السبيعي لأنه روى عنه بعد الاختلاط.

وأثبت الشيخ برهان الدين الحلبي اختلاط السبيعي في رسالته [**«الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» ص٨٧ ترجمة رقم ٨٥**].

ونقل الحافظ العراقي عن الإمام أحمد اختلاط السبيعي فقال: «وأما زهير بن معاوية فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: في حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بآخرة. وقال أبو زرعة: ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» [«**التقييد والإيضاح**» ص٤٤٦].

ونقل الحافظان المزي والحافظ ابن حجر عن أبي زرعة أن سماع زهير بن معاوية من السبيعي بعد اختلاط السبيعي [«**تهذيب التهذيب**» (٣/٣٠٣)، «**تهذيب الكمال**» للحافظ المزي (٩/٤٢٤)].

النووي يثبت اختلاط السبيعي، فماذا تقولون؟

وأثبت النووي اختلاط السبيعي فقال: «اذا خلط الثقة لاختلال ضبطه بخرف أو هرم أو لذهاب بصره أو نحو ذلك قُبِل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط أو شككنا في وقت أخذه. فمن المخلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي» [«**شرح النووي على صحيح مسلم**» (١/٣٤)].

وأثبت أبو حاتم الرازي اختلاط السبيعي فقال: «سئل أبو زرعة عن زهير بن معاوية فقال: ثقة؛ إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» [«**الجرح والتعديل**» (٣/٥٨٨)].

وأثبت الشيخ برهان الدين الحلبي اختلاط السبيعي، وذلك في رسالته [«**الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط**» ص٨٧ ترجمة رقم ٨٥].

وهو ما نقله عنه الذهبي [«**ميزان الاعتدال**» (٢/٨٦) ترجمة رقم ٢٩٢١]. ووجدته في كتاب «تاريخ الإسلام» (١١/١٢٦) وكتاب «تذكرة الحفاظ» (١/٢٣٣) كلاهما للذهبي.

وأثبت ابن الكيال اختلاط السبيعي كما في كتابه «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» بتحقيق كمال الحوت الحبشي ص ٨٤. وحكاه عن ابن الصلاح.

وأثبت الحافظ العلائي اختلاط السبيعي في كتاب «المختلطين» ص٩٣.

وأثبت يعقوب الفسوي اختلاطه. ونقل الذهبي عن الإمام الفسوي أن بعض أهل العلم قالوا عن السبيعي: «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [«**ميزان الاعتدال**» ترجمة رقم ٥٢٣٥ و٦٣٩٣].

وبهذا يجتمع عندنا: الإمام أحمد والنووي والحافظ ابن حجر ويعقوب الفسوي، وأبو حاتم الرازي، وابن الصلاح، وابن الكيال، والعلائي؛ في ثبوت اختلاط السبيعي.

وعجيب بعد هذا أن يتجاهلوا إثبات الفسوي لاختلاط السبيعي وهو الأعظم شأنًا عندهم من الذهبي الذي نفى الاختلاط!

وأعجب من ذلك تجاهلهم ما نقله الذهبي عن الفسوي في نفس الموضع الذي نفى فيه الاختلاط. فقد نقل الذهبي عن الفسوي أنه قال: «قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [«**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٢٧٠) ترجمة ٦٣٩٣، وانظر: «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/ ٧٥)].

المدلس علوان يحذر من إثبات العلماء لاختلاط السبيعي

وبعد هذا كله يأتي هذا الحبشي فيحرف كلام الإمام الفسوي زاعمًا أن سفيان روى عن السبيعي قبل أن يتغير حفظه.

ولكن هذا العالم الذي تعظمونه أكثر من تعظيمكم للذهبي (أعني

الفسوي) ذكر بأن سفيان سمع من السبيعي قبل الاختلاط. ولم يقل: قبل أن يتغير حفظه.

فلماذا يحرِّف الأحباش كلام العلماء؟

فلا تقل أيها المدلس (سمع منه بعد التغير). ولا تقل أن هذا قول العلماء. وإنما قل كما قالوا: سمع منه بعد الاختلاط.

فإن ابن حجر والنووي وابن حبان وأبو حاتم الرازي ويعقوب الفسوي أثبتوا كلهم اختلاط السبيعي وتدليسه.

الأحباش يحتاجون إلى الذهبي ويرفضون ابن حجر والنووي والفسوي

ولماذا يا متناقض تحتجُّ بقول الحافظ ابن حجر «سفيان الثوري في السبيعي» وتتجاهل إثباته لاختلاط السبيعي، وتتجاهل إثبات الفسوي للاختلاط وتتمسك بنفي الذهبي، مع أنكم تفضلون الفسوي على الذهبي الذي وصفه شيخكم الحبشي بأنه خبيث؟!

الذهبي عند الأحباش خبيث ولكن:

وليس لك في نفي الاختلاط عن السبيعي إلا الذهبي. ولكن شيخك قال عنه «خبيث» قائلاً ما نصه بحروفه:

«وإذا قيل عن الذهبي خبيث فهو في محله. وأنا أعجب من الحافظ ابن حجر كيف سلَّم له في الجرح والتعديل» انتهى من كلامه وهو مسجل بصوته.

كيف سلَّم الأحباش للذهبي وهو خبيث؟

ودمشقية يعجب مثل تعجب الحبشي نفسه: كيف سلم الأحباش للذهبي مع أنه خبيث عند شيخهم؟!

كيف أعرضوا عن الحافظ ابن حجر والنووي وأحمد بن حنبل والفسوي وابن الصلاح وابن الكيال وتمسكوا بمن قال عنه شيخهم خبيث؟

لا شك أنه بات واضحًا الآن أن الأحباش أصحاب هوى وليسوا بأهل حديث.

هل تثبت يا النداء (يا محمد)؟

ومع ذلك لا نسلم بأن الرواية تتضمن (يا) النداء كما في النسخة المطبوعة من «الأدب المفرد».

وعلى أي حال فهي أفضل من الروايات الأخرى المتضمنة (يا النداء).

فقد ميز ابن سعد في «طبقاته» بين رواية سفيان التي في «الأدب المفرد» وبين زهير بن معاوية التي تضمنت هذه الزيادة (يا محمد) كما سوف يأتي بيانه.

فائدة مهمة تبطل «يا» النداء

ذكر ابن سعد هذه الرواية من طريق زهير بن معاوية ثم علق على يا النداء (يا محمد) قائلاً: «هذا في حديث زهير وحده» [«**طبقات ابن سعد**» (٤/ ١٥٤)].

وأراد ابن سعد بهذه العبارة التفريق بين رواية زهير الذي رواها بعد اختلاط السبيعي وبين رواية سفيان التي جاءت هكذا (محمد) من دون يا النداء.

وهذه إشارة من ابن سعد إلى وجود علة في الرواية وهي مجيئها من طريق زهير مخالفة لرواية سفيان.

وهذا يدل على أن أبا اسحاق روى هذا الحديث في بداية تغيره فتلقاه منه سفيان الثوري، ومن بعدما استفحل الاختلاط تلقاه منه زهير بن معاوية، ففي كلا الحالين يكون رواه في الاختلاط، ولا سيما أن ابن سعد نفى تلك الزيادة من حديث سفيان.

بل قد قال أبو حاتم الرازي في كتابه «الجرح والتعديل»: «حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن زهير بن معاوية فقال: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» [«**الجرح والتعديل**» (٣/٥٨٨)]. وهذا ما نقله عنه الذهبي [«**ميزان الاعتدال**» (٢/٨٦) ترجمة رقم ٢٩٢١].

فانظر إلى هذا التنبيه والتفريق من ابن سعد بين رواية زهير وبين رواية سفيان الثوري.

وإليكم صورة من كلام ابن سعد:

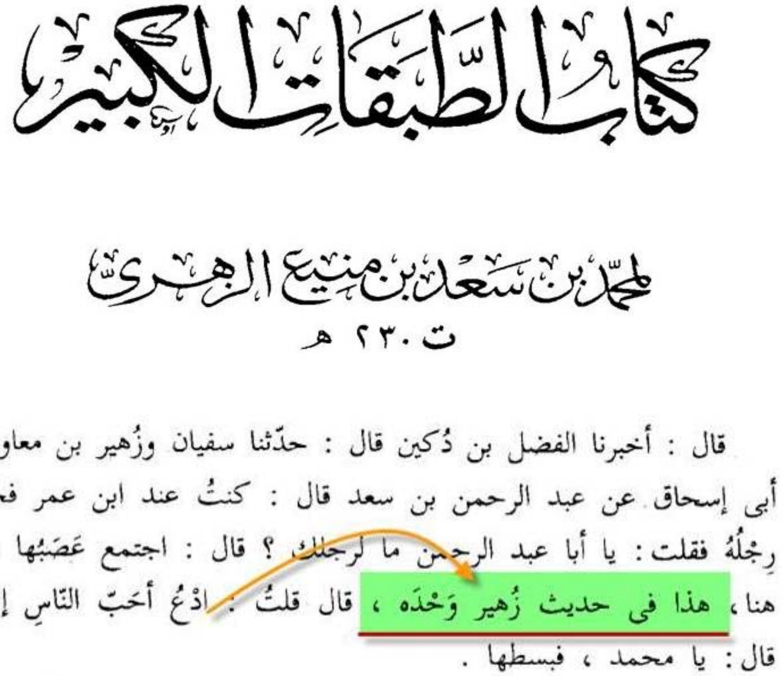
كتاب الطبقات الكبير

لمحمد بن سعد بن منيع الزهري

ت ٢٣٠ هـ

قال : أخبرنا الفضل بن دُكين قال : حدّثنا سفيان وزُهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد قال : كنتُ عند ابن عمر فخدِرت رِجْلُهُ فقلت: يا أبا عبد الرحمن ما لرجلك ؟ قال : اجتمع عَصَبُها من ها هنا ، هذا في حديث زُهير وَحْدَه ، قال قلتُ : ادْعُ أحبّ النّاسِ إليك ، قال: يا محمد ، فبسطها .

هذا القول من ابن سعد يبين أن هناك تحريفًا في هذه النسخ المتأخرة التي تم نسخها في أزمنة متأخرة جدًّا ما يقرب من مئتي سنة. إذ يؤكد أن رواية زهير هي التي تتضمن هذه الزيادة دون رواية سفيان.

هل المخطوطة التي عرضها الأحباش تثبت يا النداء؟

وبهذا الكلام الذي نجده في «طبقات ابن سعد» يتأكد لنا أن النسخة المخطوطة لكتاب «الأدب المفرد» والتي عرضها الأحباش لا قيمة لها لعدة أسباب:

الأول: أنها كتبت في وقت متأخر جدًّا عن زمن البخاري. وهذا واضح من الصفحة الأولى التي عليها تاريخ ١٢٨٤ هجرية، يعني منذ مئة وخمسين سنة فقط. وهذا يعني أن بين هذه النسخة وبين البخاري ما يزيد على الألف سنة (١٠٢٨ سنة)، فكيف تكون هذه النسخة المتأخرة حجة؟

الثاني: أنها متأخرة عن زمن ابن سعد صاحب الطبقات والمتوفى سنة (٢٣٠ هـ) الذي فرق بين رواية سفيان وبين رواية زهير بن معاوية في يا النداء.

الثالث: أن هناك نسخة أخرى اطلعت عليها، نسخت سنة (١٢٣٣ هـ). والناسخ لها من الصوفية. ويتحدثون عن النوبة والتوسل إلى الله بجاه النبي ﷺ. والنسخ المتأخرة إنما كان في وقت غلب فيه التصوف أيام الدولة العثمانية التي تعتبر أسوأ تاريخ غلب فيه التصوف، وساد فيه التلاعب بالنصوص إذا كانت لا تتناسب وما قلد الأبناء أجدادهم عليه من التصوف والبدع. مثلما فعلوا في كتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة، حيث طمس كثير من النساخ عبارة (والدا النبي ﷺ ماتا على الكفر). وعندي عدة نسخ من هذه المخطوطات قام كاتبوها بطمس ما خالف تقليدهم.

هذه نسخة متأخرة لا مخطوطة

وقد تضمنت الرواية حسب النسخ المطبوعة اليوم (يا محمد). بناء على النسخ المخطوطة المتأخرة التي بينها وبين عهد البخاري ما يزيد على الألف سنة.

والنسخة المخطوطة التي يفخر بها الأحباش تم نسخها سنة ١٢٨٤ هجرية يعني منذ (١٤٨) سنة فقط. يعني أنها كتبت باليد في الوقت الذي ابتدأ فيه عهد الطباعة بالحروف المصفوفة. فهل تسمى هذه مخطوطة بالله عليكم؟

وتفضلوا انظروا النسخة التي فرح بها هؤلاء.

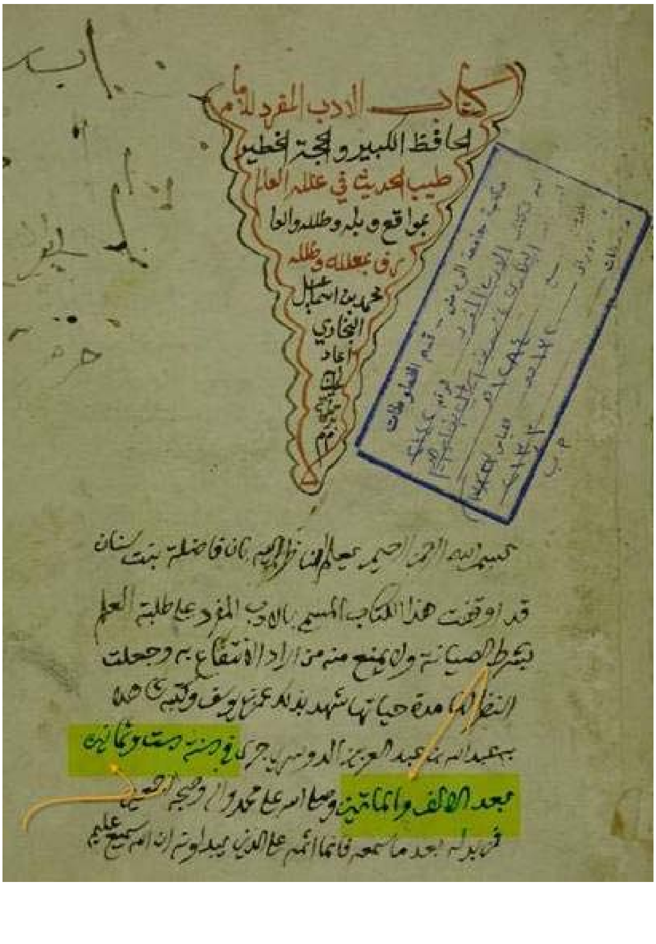

وهناك نسخة أخرى متأخرة أيضًا عن المخطوطة السابقة كتبت سنة (١٢٨٤). فهي نسخة أكثر تأخرًا من سابقتها.

ومثل هذه النسخ لا تقوم بها حجة؛ لأنها نسخت باليد في وقت كانت الكتابة بالحروف المصفوفة متوافرة.

ونحن نريد أن تأتونا بنسخة قريبة من عهد البخاري وليست قريبة من عهدنا نحن.

وإلا بقينا على كلام ابن سعد في «طبقاته» والذي ميز رواية سفيان التي لا تتضمن يا محمد. وبين رواية زهير بن معاوية الضعيفة والتي تتضمن يا النداء.

وبالله التوفيق.

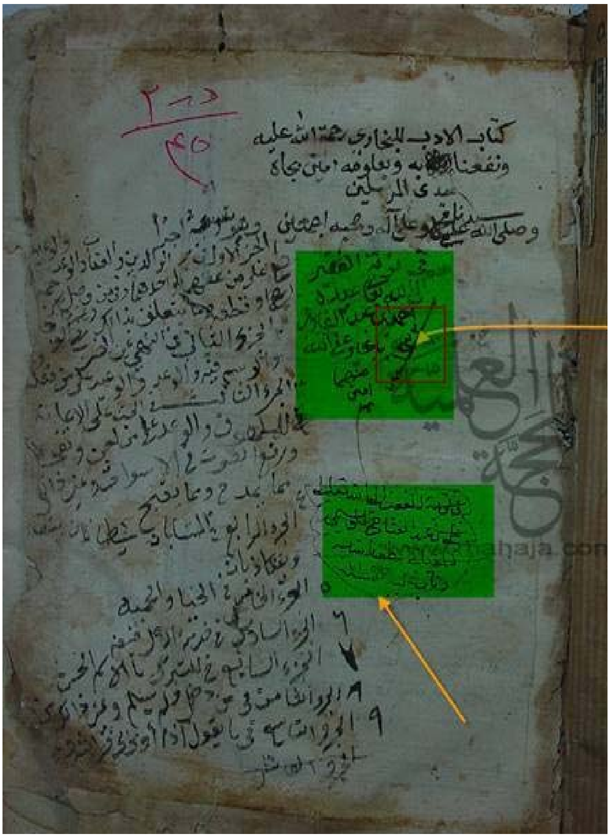

ولكن مخطوطة الفاخوري تبطل مخطوطتكم

مفتي بيروت يوافق طبقات ابن سعد ويخالف الأحباش

وقد ذكر مفتي بيروت الشيخ عبد الباسط الفاخوري رواية خدر الرجل وضبطها بدون ياء النداء فقال: «وإذا خدرت رجله قال: محمد رسول الله ﷺ وحبيبه» [«الكفاية لذوي العناية» تحقيق أسامة السيد ص١٨٤، مؤسسة الكتب الثقافية].

وهذا الكتاب طبعه الأحباش بدار نشر حبشية، وبتحقيق أحد أتباع فرقة الأحباش (أسامة السيد)، وبالطبع لم يعجبه هذا القول من مفتي بيروت، وكأنه استاء من ذكر المفتي الفاخوري للرواية بدون (يا) النداء. فاضطر إلى تعقب المفتي بأن يا النداء ثابتة.

وهذا يضاف كقرينة أخرى إلى قول ابن سعد صاحب «الطبقات الكبرى».

مخالفة الأحباش لفهم مفتي بيروت

ولو كانت رواية خدر الرجل تعني عند مفتي بيروت نداء الاستغاثة لما قال:

«وإذا خدرت رجله قال: محمد رسول الله ﷺ وحبيبه».

فهذا صريح في أن قول ابن عمر رضي الله عنه والفاخوري هو تذكر اسم المحبوب.

وهذه صفعة في وجه الأحباش، وتأييد لما قلته أنا من أن:

عامة العلماء المعتبرين عند الأحباش قد فهموا من هذه الرواية تذكر الحبيب عند خدر الجل وليس طلب الحاجة.

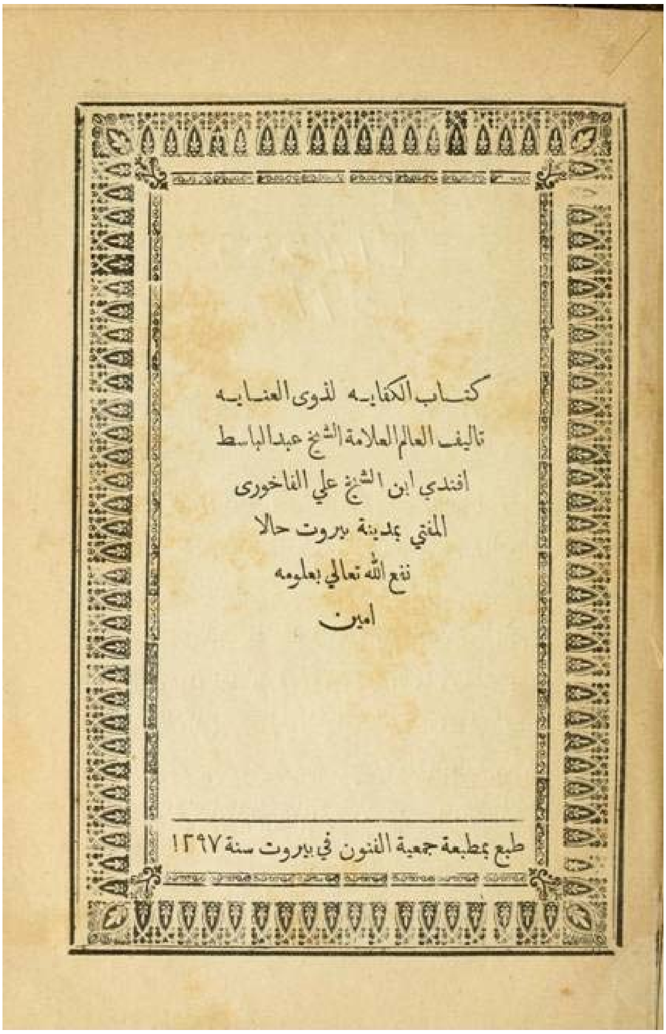
كتاب الكفايه لذوى العنايه
تاليف العالم العلامة الشيخ عبد الباسط
افندي ابن الشيخ علي الفاخورى
المفتي بمدينة بيروت حالا
نفع الله تعالي بعلومه
امين

طبع بمطبعة جمعية الفنون في بيروت سنة ١٢٩٧

١٩٠

وإذا دخل على زوجة اللهم اني اسالك خيرها وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه · وإذا غضب اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم اغفرلي ذنبي واذهب عني غيظي واجرني من الشيطان · وإذا رأى مبتلى الحمد لله الذي عافاني مما ابتلى به كثيرا من خلقه وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا · واذا طنت اذنه اللهم صل على سيدنا محمد ذكر الله بخير من ذكرني · وإذا خدرت رجله محمد رسول الله وحبيبه صلى الله عليه وسلم · وإذا تطير من شي اللهم لا ياتي بالحسنات الا انت ولا يذهب بالسيات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله · وإذا اراد النوم باسمك اللهم احيا واموت باسمك ربي وضعت جنبي وبك ارفعه ان امسكت نفسي فارحمها وان ارسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين · اللهم قني عذابك يوم تبعث عبادك · اللهم اني اسلمت نفسي اليك وفوضت امري اليك والجأت ظهري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجا ولا منجا منك الا اليك امنت بكتابك الذي انزلت وبنبيك الذي ارسلت · واذا قلق في فراشه اللهم غارت النجوم وهدأت العيون وانت الحي القيوم اهد ليلي وانم عيني · وإذا خاف في منامه اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون · وإذا رأى رؤيا ازعجته تفل عن يساره ثلاثا اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم ان كان خيرا فقربه وان كان شرا فبعده · وإذا استيقظ في الليل ونظر الى السماء ان في

نظر ماذا فهم
مفتي بيروت
من رواية
الخدر وهو
مجرد ذكر
الحبيب دون
الاستغاثة به

الأحباش يزوِّرون كتب مفتي بيروت:

وهذا الكتاب قد تعرض للتحريف على يدي المحقق الحبشي (أسامة السيد). وسبب هذا التحريف أنه حين ذكر الشيخ الفاخوري من جملة ما يحرم: «خروج المرأة متعطرة متزينة» لم يعجب قول المفتي هذا الأحباش الذين امتازت نساؤهم بوضع المساحيق عند خروجهن في الطرقات.

فقام هذا المحقق الجاني (أسامة السيد) بإقحام عبارة (ليجد الناس ريحها) داخل نص المؤلف. وكان له الحرية المطلقة في كتابة ما يريد في الحاشية وينبه أنها من كلام النبي ﷺ .[**انظر: «الكفاية لذوي العناية»** ١٥١].

ومع أنه اعترف في الحاشية بأن الجملة التي بين قوسين زائدة، ولكن هذا لا يبرر هذه الزيادة من كلام المؤلف، ما دام أن هذا سوف يبقى في طبعة أخرى تزال معها الأقواس. هذا يتنافى مع الأمانة العلمية.

ولهذا يجب تفريغ جماعة من الباحثين ليعملوا مقارنة بين ما يطبعه الأحباش ويحققونه وبين الأصول، لأني خبرت العديد من تحريفاتهم، كما سوف أخرج كتابًا خاصًا بهذا الشأن.

ولقد تيقنت من خلال العديد من الفضائح التي وجدتها في كتبهم أنهم يخططون للتحريف لا للتحقيق.

وإذا وجدت أخي المسلم حبشيًّا قام بتحقيق كتاب من الكتب فكن على حذر شديد وتحقق من مقارنة تحقيقه بالأصل، فإنهم قد يحرفون في هذه الكتب ما يأتي مخالفًا لعقيدتهم.

لهذا، فنحن لا نقبل من الأحباش تحقيقًا ولا تعليقًا لسقوط مصداقيتهم عندنا.

والقيادة[١] بين الرجال والنساء والأولاد المُرد ووطء الرجعية قبل مراجعتها والظهار وهو أن يقول لزوجته: أنتِ عليَّ كظهر أمي والإيلاء وهو أن يحلف على زوجته أن لا يجامعها أكثر من أربعة أشهر وقذف المحصنات والمحصن[٢] والخيانة في انقضاء العدة[٣] وخروج المعتدة من مسكنها الذي يلزمها بغير عذر شرعي[٤] وعدم إحداد[٥] المرأة على زوجها المتوفى والنظر إلى المرأة الأجنبية[٦] (بشهوة) والخلوة بها والنظر إلى الأمرد الجميل بشهوة وكشف العورة والنظر إليها لغير حاجة ولو في خلوة وكذا نظر غيره لعورته ودخول الحمام من غير سترة ووطء الحائض والنفساء قبل غسلها والخطبة على خِطبة الغير وإفساد المرأة على زوجها وإفساد الزوج على زوجته ونكاح الرجل امرأة بينهما محرمية بنسب أو رضاع أو مصاهرة وإن لم يطأها وإفشاء الرجل سِرَّ زوجته والمرأة سِرَّ زوجها بأن يذكر كلٌ منهما ما يقع بينهما من تفاصيل الجماع ونحوه أو يريد ضررها وأن يجامع امرأته بحضرة إنسان مميز[٧] وأن يتزوج امرأة وفي عزمه أن لا يعطيها حقها من نحو مهر ونفقة وترجيح إحدى الزوجات على الأخرى ظلماً وعدواناً ومنع الزوج حقاً من حقوق زوجته الواجبة لها عليه من مهر ونفقة وغيرهما ومنع الزوجة حق زوجها الذي عليها من تمتع ووطء من غير عذر شرعي كحيض وخروج المرأة من بيتها متعطرة أو متزينة[٨] (ليجد الناس ريحها) ولو أذن لها الزوج

---

(١) القيادة : أي الذي يكون قوّاداً وهو الذ... ...كون دلّالاً على ذلك والعياذ بالله تعالى .

(٢) أي اتهام المرأة المحصنة أو الرجل...

(٣) مثل أن تقول : انقضت عدّتي و...

(٤) العذر الشرعي : مثل الخروج إلى ... للكسب إن تعذّر المعيل والخروج لطلب العلم الشرعي الضر...

(٥) الإحداد : هو ترك الزينة للمرأة في الثوب والبد... ...العدّة .

(٦) يحرم النظر إلى المرأة الأجنبية إن كان بشهوة أما مجرد النظر إلى الوجه فليس حراماً إن كان بغير شهوة لأن وجه المرأة ليس بعورة وما هو بين قوسين ليس في الأصل إنما وضع خشية الالتباس .

هل هو خشية الالتباس أم تمهيدا للتحريف ثم يبقى هذا الادخال في الطبعات القادمة؟

الأحباش يزوِّرون كتابًا آخر للمفتي الفاخوري

كذلك قاموا بالتآمر على كتاب «تحفة الأنام مختصر تاريخ الإسلام» للمفتي الفاخوري، وهذه المرة حذفوا ست صفحات منه. وتبين لي فيما بعد أنهم فعلوا ذلك لأن مفتي بيروت أثنى في هذه الصفحات على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ثم أعلن بأن عقيدته مطابقة لعقيدة نبينا والأنبياء من قبله.

وقاموا بتحريف كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي فأضافوا عبارات فيه.

الأحباش يزورون كتاب الأسماء والصفات للبيهقي

وطالت يدهم أيضًا كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٥٥) حيث أضاف عماد الدين حيدر (حبشي وعضو في مركز خدمات التحريفات الثقافية) العبارة التالية:

«تعالى الله عن الاستقرار والامتلاء علوًّا كبيرًا» جعلها داخلة ضمن كلام البيهقي!

الرواية الثالثة

حدثنا عفان حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عمن سمع ابن عمر قال: «خَدِرَتْ رجله فقيل: اذكر أحب الناس. قال: يا محمد» [«غريب الحديث» (٦٧٣/٢) لإبراهيم الحربي].

وهذا **إسناد لا يصح**، فيه رجل مجهول (عمن سمع) من هو هذا الذي سمع؟ غير معروف ولم يرد اسم في الرواية.

وقد تجاهل هذا الحبشي آفة جهالة الرواي. بمعنى أن في السند مجهول وهو (عمن سمع ابن عمر).

فمن هذا الذي سمع من ابن عمر؟

والرواية التي في سندها مجهول لا تسمن ولا تغني من جوع.

وكيف تصلح أن نجبر بها رواية ضعيفة؟

وكيف يتمسَّك هذا المتعصب برواية هالكة ويقدمها على ما قال عمر رضي الله عنه وهو في حضرة جموع الصحابة كما رواه البخاري حين أعلن ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته؟!

أين يذهب هذا المتعصب بهذا الخبر الصحيح الذي رواه البخاري في «صحيحه» عن عمر رضي الله عنه أمام جموع الصحابة رضي الله عنهم؟

كل هذا يدل على اتباع هذا الحبشي (سليم علوان) للهوى ويكشف تخبطه في منهج الحديث، بل وجهله بصناعة الحديث.

كيف قدم الأحباش خبر الآحاد على حديث الجارية المتواتر في «صحيح مسلم»

على أن هناك آفة أخرى من منظور أشعري، وهي أن هذا الخبر خبر آحاد.

وهذا الحبشي يتبع علماء الأشاعرة كالرازي والجويني اللذين يحرمان الأخذ بخبر الواحد في العقيدة حتى وإن كان في البخاري أو مسلم.

فكيف يكون هذا الخبر وهو خبر آحاد صاعقة عند هذا الأشعري؟

فعلى مذهبه لا يجوز الاحتجاج بخبر الآحاد وإن صح إسناده، لما يلي:

الأشاعرة يطعنون في صاعقة علوان

وأما عقيدتي في خبر الواحد والتي هي عقيدة الشافعي أنه لا يترك كله، فإنه ينقسم إلى صحيح مقبول وضعيف مردود.

وأكثر روايات البخاري ومسلم من خبر الواحد الصحيح.

لكن هذا الحبشي خالف الأشاعرة الداعين إلى ترك خبر الواحد مطلقًا صحيحًا كان أو ضعيفًا.

فقد **قال الرازي الأشعري**: «فثبت أن خبر الواحد مظنون... لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ﴾ [يونس: ٣٦] [**«أساس التقديس»** ١٧١].

وقال الجويني: لا يحكم بصدق خبر الواحد وإن تلقته الأمة بالقبول [«**البرهان**» (١١/ ٣٧٩) فقرة ٥٢٠].

إذن، فهؤلاء كبار الأشاعرة يبطلون العمل بخبر الواحد بل ولو تلقته الأمة بالقبول.

فماذا عسى هذا الحبشي أن يقول في هذه النصوص التي نقلناها من كلام أئمته المعتبرين عنده؟

أليس يلزمه أن يترك رواية خدر الرجل لمجرد كونها من أخبار آحاد بناء على مذهبه الأشعري؟ بل بناء على العلل المضافة إليها وهي علل التدليس والعنعنة والجهالة والاختلاط؟

وقد اطلعت على أحد منشورات الأحباش وقد قالوا فيه: «وأما خبر الآحاد فلا يؤخذ في العقائد وإنما في الأحكام. وإنما يقتصرون على الخبر المتواتر أو المشهور».

وقال أبو زيد الدبوسي: «الأصل عند أصحابنا أن خبر الآحاد متى ورد مخالفًا لنفس الأصول مثل ما روي عن النبي ﷺ أنه أوجب الوضوء من مس الذكر لم يقبل أصحابنا هذا الخبر لأنه ورد مخالفًا للأصول» [«**تأسيس النظر**» ١٤١].

فلماذا خالف علوان هذا الأصل الأشعري وتمسك برواية لا يسمح بها النظام الأشعري؟

أليس هذا من التناقض الصارخ؟

لقد بلغ الدفاع المستميت منهم على هذه الرواية كل مبلغ وكأنها رواية متواترة في صحيح مسلم.

بل قد ردوا روايات البخاري لأجلها وهو إعلان عمر ﷺ ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته امام جموع الصحابة [«**البخاري**» ١٠١٠]، فلم يعبأوا به.

ثم إن هذا القول من الجويني مصيبة؛ إذ أكثر أحاديث البخاري ومسلم من خبر الواحد!

شعبة يضمن لنا التدليس لا الجهالة

أمر آخر وهو وجود شعبة في الرواية.

فقد طار سليم علوان فرحًا بوجود شعبة فيها، لأن شعبة يدرأ عنا تدليس أبي إسحاق السبيعي.

واحتج بقول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة» [«**معرفة السنن والآثار**» (١/ ٣٥)].

ومع أننا نشكره على هذا الاعتراف الواضح بأن أبا إسحاق السبيعي مدلس؛ إلا أننا نقول له:

هذه الرواية عنعنها المدلس السبيعي هذه المرة عن مجهول، ولا علاقة لها بموضوع التدليس وإنما وجود مجهول في السند.

والرواية التي في سندها جهالة أشد ضعفًا من عنعنة المدلس.

المدلس الحبشي يصرف الناس عن الجهالة إلى التدليس

فماذا فعل هذا الحبشي المدلس؟

لقد صرف العوام عن علة الجهالة في الرواية وصرفهم عنها إلى التدليس إذ أن وجود راو لم يُسمّ في الرواية يصرفها عن ضمان شعبة.

فإن العلة في الرواية هي عنعنة المدلس عن مجهول.

ولا يغني وجود شعبة عن الرواية شيئًا سواء عنعن السبيعي عن المجهول (عمن سمع ابن عمر) أو صرح بالسماع من المجهول كأن يقول: (حدثني من سمع ابن عمر).

علوان مصاب بخدر العين

لقد عميت أو تعامت عينا سليم علوان عن رؤية الجهالة في سند الرواية. فإن في الرواية (عمن سمع من ابن عمر) وهذه جهالة يرد بها الحديث.

والسبيعي قد عنعن في هذه الرواية عن مجهول، فلم يعد الموضوع متعلقًا بالتدليس وإنما بالجهالة.

وعنعنته عن الثقة معلولة، فما بالك بعنعنته عن مجهول؟ وأين تذهب بهذه الجهالة أيها الجاهل بعلم الحديث؟

فلم يعد وجود شعبة يدفع عن الرواية علة التدليس؛ لأن المشكلة جهالة الراوي وليس التدليس.

تدليس سليم علوان

وهذا المدلس الحبشي:

إذا تكلم عن رواية شعبة أشغل الناس بالتدليس ليصرفهم عن وجود مجهول التسمية.

وإذا تكلم عن رواية سفيان أشغل الناس بنفي الاختلاط وتجاهل التدليس ووقوع الاضطراب في السند.

فإنه حتى وإن كان سفيان قد روى عن السبيعي قبل اختلاط السبيعي فإن في الرواية آفة أخرى وهي وجود اضطراب في السند.

فإن السبيعي تارة يرويها عن أبي شعبة كما في «عمل اليوم والليلة» لابن السني، وتارة يرويها عن عبد الرحمن بن سعد. وهذا اضطراب يرد به الحديث.

من فهم من هذا الأثر ما فهمتم؟

ولما تحديته أن يجيب على سؤالي: من من العلماء وافقكم في فهمكم لهذه الرواية واستدل بها على جواز الاستغاثة بغير الله؟ قال لي: «أجبني حتى أجيبك». وهذه طريقة الأحباش المعروفة في الجدل.

فلم تعد حجتك صاعقة بل فضيحة.

وحتى لو أمِنّا العنعنة من المدلس، وحتى لو صرح السبيعي بالتحديث كأن يقول (سمعت أو حدثني من سمع من ابن عمر) فلا يقبل لأنه تصريح بالسماع من مجهول.

وما من أحد نأمن جهالته إلا الصحابي، فإن الصحابة كلهم عدول، وجهالة الصحابي فقط لا تضر، أما جهالة غيره فتضر في الرواية.

فلو أن السبيعي عنعن وذكر اسم المعنعن عنه وكان في السند شعبة؛ لسلمت روايتك وقامت حجتك لحصول الضمان من قبل شعبة.

فما علاقة شعبة برواية آفتها الجهالة لا التدليس؟ وشعبة يكفينا تدليس السبيعي ولا يمكن أن يكفينا عنعنة السبيعي عن مجهول.

وهكذا فوجود شعبة في الرواية لا يسمن ولا يغني جوع.

وليت شعري؛ ما أهمية إحضار قول شعبة وما علاقته بهذه الرواية سوى إيهام الناس أنك جئت بشيء أيها الجاهل بعلم الحديث؟

وإن من علامات جهلك ظنك أن الرواية التي فيها مجهولاً لم يسم تصلح للشواهد والمتابعات وأنها من قبيل ما خف ضعفه!!

الله ينطق الحبشي بما لم يكن يريد

ولم يدر هذا الحبشي أن الله قد أخرج من فمه ما يثبت وقوع التدليس من السبيعي من خلال نقله قول الشعبي:

«كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة» [«**معرفة السنن والآثار**» (١/ ٣٥)].

وهو ما بقي الأحباش عادة يتجاهلونه أشد التجاهل، بالرغم من تصريح كبار أئمة الحديث بذلك كالإمام النووي وابن حبان وابن حجر العسقلاني، كما سيأتي.

فشكرًا لسليم علوان على هذا الاعتراف الذي لم يتنبه إليه.

الآفة الثانية:

أننا لو فرضنا أن السبيعي قد صرح في هذه الرواية بالسماع من عبد الرحمن بن سعد؛ فقد جاءت ترجمة عبد الرحمن بن سعد هذا في «تهذيب التهذيب».

قال الحافظ: «ذكره ابن حبان في الثقات.

قلت: وقال النسائي: «ثقة» [«**تهذيب التهذيب**» (٥/ ٢٥٧)].

التعليق:

وهذا لا يعتبر من الحافظ اعتمادًا للتوثيق، بخلاف قول ذاك الحبشي ما نصه:

«المِزِّيّ لم يذكرْ توثيقَ النَسائيِّ له إنما اقتصرَ على توثيقِ ابنِ حبّان، فكيف ذكر ابنُ حجرٍ توثيقَ النسائيِّ له وأين؟

والجواب أنّ مَن حفظ حجةٌ على مَن لم يحفَظ، وابن حجرٍ فوقَ الثقةِ في نقلِه وليس مطالَبًا بذكرِ المصدر» [«**القول الفصل المسدد**» ص٧].

قلت:

إن كان ابن حجر عندك فوق الثقة فلماذا أعرضت عن قوله في السبيعي «اختلط» واستبدلت قوله بقول الذهبي «الخبيث» عندكم؟!

وقد تجاهلتَ أيها الحبشي وجود إشكال في تفرد النسائي بتوثيق المجاهيل من القدماء تكلم عنه العلماء.

بدليل أن الحافظ يحكم على بعض الرواة بالجهالة أو يسكت عنهم ويذكر مع ذلك توثيق النسائي لهم.

ومن ذلك:

١ ـ خشف بن مالك الطائي. «قال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: وقال الدارقطني في «السنن»: مجهول. وتبعه البغوي في المصابيح. وقال الأزدي: ليس بذاك» [«**تهذيب التهذيب**» (٣/ ١٢٢)].

٢ ـ أبو سلمة الحمصي. قال عنه الحافظ: «مجهول. وثقه النسائي» [«**لسان الميزان**» (٧/ ٤٦٧) ترجمة ٥٥٢٣].

٣ ـ أوفى بن دلهم العدوي البصري. قال الحافظ: «الأزدي فيه نظر. وثقه النسائي» [«**التقريب**» ترجمة ٢٣٧١].

٤ ـ زياد بن جارية التميمي الدمشقي. قال عنه أبو حاتم: «مجهول»، وقال النسائي: «ثقة» [«**تهذيب التهذيب**» (٣/ ٣٠٨)].

فقول الحافظ: «وثقه النسائي» يكون لأسباب، منها:

أن منهج النسائي يتفرد أحيانًا بتوثيق المجاهيل، وهو قريب من ابن حبان وإن كان أفضل منه في ذلك.

والملاحظ من صنيع الحافظ ابن حجر أنه إذا انفرد النسائي بالتوثيق فإنه يقول: «وثقه النسائي» هروبًا من العهدة. فلعل الحافظ أراد أن يجعل عهدة توثيق ابن سعد على عهدة النسائي. ولهذا قال الحافظ: «قال النسائي: ثقة». بدلاً من أن يقول: (ثقة). مع أنه قد وثقه عالم باسباب الجرح والتعديل مثل النسائي.

ومن اطلع على منهج النسائي يجده يكثر من توثيق كبار التابعين ممن لم يرو عنهم إلا واحد، رغم تأخر زمانه عنهم.

مثال على ذلك: سعد بن سمرة بن جندب الفزازي.

فقد ذكر الشيخ عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ «أن النسائي متساهل في جانب توثيق المجاهيل من القدماء». وقال كذلك: «ومن عادة النسائي توثيق بعض المجاهيل» [«**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**» (١/ ٦٦)].

وقال الزيلعي الحنفي: «والنسائي وابن حبان وغيرهما يحتجون بمثل هؤلاء، مع أنهم ليسوا مشهورين بالرواية، ولم يرو واحد منهم حديثًا ليس له شاهد ولا متابع حتى يجرح بسببه، وإنما رووا ما رواه غيرهم من الثقات» [«**نصب الراية**» (١/ ٢٦٠)].

وقال ابن الصلاح: «حكى أبو عبد الله الحافظ أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي أن يُخرج عن كل من لم يُجمع على تركه» [«**مقدمة ابن الصلاح**» ص٣٩].

وبهذا القول من ابن الصلاح يتبين غلط من من قال بأن كل من أخرج له النسائي في «سننه» فإنه قد احتج به؛ فإن في «سننه» رواة مجاهيل ورواة جرَّحهم بنفسه.

وشبيه بهذا قول الألباني رَحِمَهُ اللهُ: «النسائي كالعجلي تقريبًا في التساهل؛ فهو يوثق بعض المجاهيل، ولكنه لا يكثر من ذلك. فإذا انفرد النسائي بالتوثيق، فإننا إلى الرواة وصفًا وعددًا وكذلك من أخرج لهذا الراوي محل البحث ممن عرف بالانتقاء أو التشدد، وكذا ننظر في علو الطبقة ونزولها، وغير ذلك من القرائن» [**لقاء مسجل مع الشيخ الألباني**].

وقال الذهبي في بعض التابعين وهو أبو هند البجلي: «لا يُعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته» [«**ميزان الاعتدال**» (٤/ ٥٨٣) ترجمة ١٠٧٠٢].

فيلزم الأحباش الالتزام بموقف الذهبي من النسائي في توثيقه لكبار مجاهيل التابعين، مثلما التزموا بموقفه من السبيعي في نفي الاختلاط عنه.

الأمر الآخر: أن توثيق النسائي لعبد الرحمن بن سعد لا يتوفر في كتبه المطبوعة ولا حتى المخطوطة.

وقد يكون هذا هو السبب الآخر الذي جعل الحافظ يعدل عن قوله (ثقة) إلى قوله (وثقه النسائي). حيث إنه لم يجد هذا القول في شيء من كتب النسائي، وإنما أخذ هذه العبارة عن واسطة. وأراد بذلك البراءة من العهدة، وتفطن إلى وقوع خطأ محتمل .

ومما يؤكد هذا الخطأ ما ورد في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي:

«عبد الرحمن بن سعد الأعرج أبو حميد المدني المقعد مولى بني مخزوم قال النسائي: ثقة».

قال المزي: «وقد فرَّق غير واحد بين هذا وبين مولى الأسود بن سفيان المذكور قبله، والأسود بن سفيان مخزومي فيحتمل أن يكونا واحدًا، والله أعلم» [«**تهذيب الكمال**» (١٧/ ١٣٩)].

والظاهر أن النسائي أيضًا ممن فرَّق بينهما، فنقل مغلطاي أو ابن حجر توثيق النسائي لعبد الرحمن بن سعد مولى ابن عمر وهو الراوي الثالث.

ولا بد أنه أتى بعد تأمل وخصوصًا من ابن حجر المتيقظ والذي يتتبع أخطاء مغلطاي.

وقد تعقب مغلطاي المزي في هذا ونقل عن كتاب التمييز للنسائي. وتجد ذلك في زيادات مغلطاي على المزي.

ومغلطاي قد وقف على نسخة قديمة من كتاب التمييز للنسائي فأكثر من الخطأ.

ويبقى **السؤال** يطرح نفسه مرة أخرى: أين قال النسائي ثقة؟

والجواب: أنه لا يظهر وجود مصدر يؤكد أين قال النسائي ثقة. اللَّهُمَّ إلا أن يكون ابن حجر قد اعتمد على مغلطاي فيما ينقله عن النسائي، ومغلطاي قد يهم وينقل عن كتاب التمييز، وكتاب التمييز للنسائي مفقود.

وهناك علماء آخرون لم ينسبوا هذا إلى النسائي، فقد ترجم الخزرجي لعبد الرحمن بن سعد في «خلاصة التهذيب» وقال: «ذكره ابن حبان في الثقات». بخلاف قول الحافظ.

نعم ذكره ابن حبان في «الثقات»، وابن حبان متساهل في التوثيق باتفاق أهل الحديث، ويبقى الكلام عزو الحافظ توثيق عبد الرحمن بن سعد إلى النسائي.

وقد وقع الذهبي في الشك بين عبد الرحمن بن سعد الأعرج وبين عبد الرحمن بن سعد آخر والذي هو مولى الأسود بن سفيان، فلم يوثق الأعرج ولكن وثق الذي قبله وشك فيما إذا كان الأعرج هو نفسه الذي قبله [«الكاشف» للذهبي ترجمة رقم ٣٢٠٥ و٣٢٠٦].

وبالتالي ـ وبعيدًا عن شك الذهبي ـ يتقرر بأنه لا يوجد في ترجمة عبد الرحمن بن سعد سوى هذين القولين:

١ ـ قول ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق.

٢ ـ قول النسائي، ولكنه لم يثبت، لاحتمال خطأ مغلطاي وعدم توفر كتابه «التمييز». أضف إلى العلة السابقة وهي توقف الحافظ فيمن تفرد النسائي بتوثيقهم، فإن من وثقه النسائي لم يزل مجهولاً عند علماء آخرين.

ولكن ابن معين لا يعرف عبد الرحمن بن سعد

على أنه في حال عدم ثبوت توثيق النسائي لعبد الرحمن بن سعد مولى ابن عمر؛ فإنه يبقى (مجهول الحال) ولا سيما أن ابن معين لا يعرفه.

وقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه جرحًا أو تعديلاً. وغالب هؤلاء الذين لا يُذكر فيهم جرح أو تعديل يكونون مجهولين. لا سيما إذا كان ابن معين لا يعرفه أيضًا. ففي تاريخ عباس الدوري: «سمعت يحيى يقول: الحديث الذي يروونه خدرت رجل بن عمر وهو أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد، قيل ليحيى: من عبد الرحمن بن سعد؟ قال: لا أدري شك العباس سعيد أو سعد» [**«تاريخ ابن معين» الدوري** (٢/ ٢٢)].

الأحباش يحتجون بالإمام الدارمي (الذي يسمُّونه مجسِّمًا) فاعجب!!

وقد استدل بعض الأحباش بكلام لابن عدي للتشكيك بصحة قول ابن معين، ونص كلام ابن عدي:

«عبد الرحمن بن سعد المقعد مديني، ثنا محمد بن علي ثنا عثمان بن

سعيد قلت ليحيى بن معين: عبد الرحمن بن سعد يروي عنه ابن وهب، ما حاله؟ فقال: لا أعرفه. قال الشيخ: فقول ابن معين في هذه الحكاية أن عبد الرحمن بن سعد لا أعرفه؛ فإن كان أراد ابن معين بقوله (يروي عنه ابن وهب) أي: أن حديثه يرويه ابن وهب؛ فنعم، وان كان قوله: (يروي عنه ابن وهب) نفسه؛ فلا شيء، لأن عبد الرحمن بن سعد يروي عنه الزهري» [«الكامل في الضعفاء» (٤/ ٣٠٠) ترجمة ١١٢٧].

قلت: ألا تعجب من حاجة الأحباش إلى رجل هو عندهم مجسِّم وهو عثمان بن سعيد الدارمي ليحسموا به الإشكال؟

فقد قالوا عنه : «حنبلي مجسِّم من الحشوية». انظر الرابط التالي من موقعهم:

http://alharary.com/vb/t22060.html

ومع ذلك فهم يحتجون بقوله: «قلت ليحيى بن معين. . .» إلخ.

فائدة

في «التهذيب»: (مد أبي داود في «المراسيل»، عذافر البصري عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أدى زكاة ماله فقد أدّى الحق. .**» الحديث، وعنه هشيم .

قلت: قرأت بخط الذهبي في الميزان أن هشيمًا تفرَّد بالرواية عنه، وليس كما قال؛ فقد ذكره البخاري في «التاريخ» فقال: «روى عنه ابن أبي عروبة في البصريين، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات»» [«تهذيب التهذيب» ترجمة ٣٣٨، وانظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٧/ ٩٧)].

فالذهبي رأى رواية عذافر في «مراسيل السجستاني» من رواية هشيم عنه، فجزم بأن هشيمًا قد تفرد عنه، ولم يراجع «التاريخ الكبير»، فهذا الخطأ يمكن أن يقع فيه الذهبي.

وعبد الرحمن بن سعد في الأصل مجهول لم يوثقه إلا اثنان هما: ابن حبان والنسائي؛ هذا إذا ثبت.

وابن حبان له قاعده في توثيق المجهولين، وقد ذهب النسائي أيضًا إلى توثيق بعض المجهولين وعبد الرحمن بن سعد منهم.

وقد سئل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عن توثيق النسائي، فأجاب بأن «تساهله قريب من تساهل العجلي في توثيق المجاهيل» [«**سلسلة الهدى والنور**» - **الشريط** ٨٤٥ f].

ونص على مثل هذا الشيخ المعلِّمي في كتاب «التنكيل».

قال الشيخ الألباني: «أما بالنسبة للنسائي فهو كالعجلي تقريبًا في التساهل، هو فعلاً يوثق بعض المجهولين لكن ليس مكثرًا من ذلك كما يفعل غيره من المتساهلين».

سئل بعد ذلك: «إذا انفرد النسائي نعامله معاملة العجلي أو أحسن حالا من العجلي والأصل القبول؟

فأجاب: ننظر إلى الرواة عن هذا الموثق عددًا ووصفًا، وكذلك من أخرج له من أصحاب الكتب التي فيها انتقاء أو فيها شيء من التشدد والتحرِّي في الشرط؛ هذا يساعد على الثقة وكذلك أيضًا علو الطبقة ونزولها كل ذلك يساعد، من القرائن التي تُراعى» [«**كتاب الدرر في مسائل المصطلح والأثر**» ص١٦٢].

وبعد الاستعراض وفي حال عدم ثبوت توثيق النسائي له يكون

عبد الرحمن بن سعد مولى ابن عمر (مجهول الحال) لا سيما أن ابن معين لا يعرفه.

وأن رواية شعبة ليس فيها تدليس، وإنما هي معلولة بجهالة من روى عنه السبيعي.

في حين أن رواية سفيان معلولة بالتدليس، وسفيان لا يكفينا تدليس السبيعي.

وعبد الرحمن بن سعد لم تثبت معرفته.

روايات أخرى باطلة

أما الروايات عند ابن السني فضعيفة بالاتفاق معهم.

الرواية رقم (١٧٠) فيها محمد بن مصعب القرقسائي: «**ضعيف**».

قال عنه يحيى بن معين: «ليس بشيء، لم يكن من أصحاب الحديث، وكان مغفلاً». وقال النسائي: «ضعيف». وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به» [«**العبر**» للذهبي (١/ ٢٧٩)، و«**تهذيب التهذيب**» (٩/ ٤٥٨)].

وأما الرواية رقم (١٦٩)؛ ففيها غياث بن إبراهيم: «**كذاب**» «**كان يضع الحديث**» [«**لسان الميزان**» (٤/ ٤٩٠)، «**الكامل**» لابن عدي (٦/ ٢٠٣٦)].

والهيثم بن حنش: **مجهول العين**. قال الخطيب في «الكفاية» ص٨٨: «المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به» وذكر منهم الهيثم بن حنش.

فالسند ضعيف من حيث الرواية.

الرواية ليست قطعية الدراية

أما من حيث الدراية: فليس في الرواية ما يدل على جواز الاستغاثة بغير الله، فإنه ذكر اسم المحبوب وليس دعاء له. وليست الرواية بقطعية الدلالة؛ بل لا علاقة لها بموضوع الاستغاثة، فإنها صريحة في ذكر اسم المحبوب وليس الاستغاثة به.

وأوضح دليل على ذلك: أنه ما من أحد من العلماء قد فهم ما فهمه الأحباش من الرواية، وقد تحدَّيْتُ الأحباشَ أن يأتوا بعالم واحد من العلماء المتقدِّمين المعتبرين عندهم ممن قد فهم من الرواية ما فهموه واستدل بها على جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ فلم يفعلوا، وبقي التحدِّي قائمًا منذ عدة سنين. وقد نشرتُ هذا التحدِّي على اليوتيوب، فلم يستطع الأحباش أن يأتوا بعالم واحد.

والدليل من كتاب «الكفاية لذوي العناية» لمفتي بيروت الشيخ الفاخوري والذي حققه الأحباش، قال فيه: «وإذا خدرت رجله قال: محمد ﷺ رسول الله».

وبهذا أعلن انكسارهم وعجزهم وانتصار الحق على باطلهم وشركهم، ولله الحمد والمنة.

وإليك أخي المسلم صريح كلام العلماء المعتبرين عند الأحباش بأن هذا ما كان سائدًا عند العرب من ذكر اسم المحبوب عند خدر الرجل.

موقف النووي من رواية خدر الرجل

ماذا فهم النووي من هذه الرواية؟

وانظر قول النووي: «وإذا طَنَّتْ أذنه صلَّى على النبي ﷺ وقال: ذكر الله بخير من ذكرني. وإذا خدرت رجله ذكر من يحبه» [«المجموع» (٤/٥٢٤)].

ما قال: استغاث به أو توسل به.

فالنووي يستعمل كلمة (ذكر) ثلاث مرات كلها متعلق بمجرد التذكر والاستحضار، وليس بمعنى الاستغاثة أو التوسل أو طلب الحاجة.

ومما يؤكد أن فهم النووي كان مجرد ذكر اسم المحبوب وليس الاستغاثة؛ ما قاله بعدما روى رواية ابن عمر رضي الله عنهما:

«وروينا فيه عن إبراهيم بن المنذر الحزامي أحد شيوخ البخاري الذين روى عنهم في «صحيحه» قال: أهل المدينة يعجبون من حسن بيت أبي العتاهية:

وتخدر في بعض الأحايين رجله
فإن لم يقل يا عتب لم يذهب الخدر»

[«الأذكار» للنووي ص٢١٠].

فلم يفهم النووي من الأثر موضوع التوسل، لأنه أورد ما يقوله أبو العتاهية في شعره، مما ثبت عن العرب في الجاهلية فعل مثله من ذكر اسم المحبوب عند خدر الرجل. مما يدل على أن النووي جرى في الرواية على فهم ما كان عليه العرب من تذكر اسم المحبوب وليس طلب الحاجة منه.

ولهذا قال: «وإذا طنت أذنه صلى على النبي ﷺ وقال: ذكر الله بخير من ذكرني. وإذا خدرت رجله ذكر من يحبه» [«المجموع» (٤/ ٥٢٤)].

ما فهمه ابن علان من الرواية

وذكر اسم الحبيب عند الخدر كان أمرًا شائعًا عند العرب، وجاءت أشعارهم بهذه العادة الشائعة في استعمال ياء النداء عند تذكر الحبيب، ويطلب به استحضار المنادى في القلب، يستشفون بذكر الحبيب لإذهاب خدر الرجل، فيقال لمن خدرت رجله: تذكر أحب الناس إليك. فيذكر اسمه لا على سبيل الاستغاثة به، كما قال ابن علان: «من حيث كمال المحبة بهذا المحبوب بحيث تمكن حبه من الفؤاد حتى إذا ذكره ذهب عنه الخدر» [«الفتوحات الربانية» (٦/ ٢٠٠)].

ولهذا قال الرجل لابن عمر: «اذكر أحب الناس إليك» فأمره بتذكره ولم يقل له: استغث بأحب الناس إليك. فقال (محمد). وعلى فرض ثبوت يا النداء (يا محمد) فيكون المعنى: يا محمد أنت أحب الناس إلي.

فجاءت إجابة ابن عمر رضي الله عنه مطابقة لسؤال من أمره بتذكر أحب الناس إليه. وأما أن تكون استغاثة فجواب ابن عمر يكون غير مطابق لمن سأله أن يذكره ولم يسأله أن يدعوه مع الله.

ما فهمه ابن الجوزي

وقال ابن الجوزي:

«إذا خدرت رجلي تذكرت من لها فناديت لُبنىَ باسمها ودعوت»

[«زاد المسير» (٤/ ٣٤٤)].

تأمل قوله (تذكرت) ثم ذكر النداء باسمها.

ما فهمه ابن السني

وذكر ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٣٢١) قول الوليد بن يزيد ابن عبد الملك في حبابة :

أثيبي مغرمًا كلفًا محبًّا   إذا خدرت له رجل دعاك

ومن هذا الباب أوردها البخاري وابن تيمية والنووي وابن علان وابن السني على فرض ثبوت لفظ النداء. فلم يَبْنِ النووي ولا ابن علان ولا البخاري على رواية ابن عمر جواز الاستغاثة بغير الله، وإنما كان شرح ابن علان لرواية دليلًا على بطلان تمويهاتكم.

فأنتم محجوجون بفهم العلماء.

وقد عهدت مخالفينا يقولون دائمًا: لا نريد فهمك، نريد فهم أهل العلم.

وها أنا أقول: هذا ما فهمه العلماء كالنووي وابن السني وغيرهم من الرواية مجرد الذكر، أعني تذكر المحبوب بالاسم وليس الاستغاثة. فماذا يقولون؟

هاتوا من فهم من الحديث جواز التوسل والاستغاثة وإلا فقد انهزمتم.

والآن إلى استحسان ابن تيمية للرواية في «الكلم الطيب».

وهذا ما يردُّ به على من يحتجون بإيراد ابن تيمية لهذا الأثر مستحسنًا له في كتاب له سماه «الكلم الطيب»، ولهذا اعتبر هذا الأثر من «الكلم الطيب». وإنما عهدنا الأحباش يلزمون خصومهم باللوازم بناء على فهم الأحباش من الروايات لا ما فهمه العلماء.

فقد فهم ابن تيمية من الأثر مثل الذي فهمه العلماء المعتبرون عندكم.

نحن أتيناكم بما فهمه النووي وابن علان فهاتوا لنا من فهم من الرواية ما تفهمون وأعلنه في كتابه.

هذه الرواية تبثت خدر عقول الأحباش:

وبهذا نثبت خدر عقل من احتج بالرواية كدليل على طلب الحاجة من الموتى كسليم علوان وأضرابه الأحباش ونقول لهم:

أنتم محجوجون بفهم العلماء، ولا يوجد عالم واحد معتبر استدل بالرواية على جواز مناداة البعيد أو الميت من نبي أو ولي؛ اللَّهُم إلا من خدر عقله.

فهاتوا لنا عالمًا واحدًا فهم من رواية خدر الرجل ما فهمتموه.

بينما نحن نأتيكم بالعديد من العلماء المعتبرين عندكم ممن فهموا من الرواية ذكر اسم الحبيب واحتجاجهم بأشعار العرب الدالة على أنها كانت عادة عندهم في ذكر اسم الحبيب عند خدر الرجل.

وهنا ينكشف زيفكم وتدليسكم على الناس منذ سنوات.

قال الآلوسي: «أفيقال: أن هؤلاء الشعراء لما خدرت أرجلهم استغاثوا بمن يحبونه من امرأة أو غلام؟! لا أرى من يقول بذلك إلا من خدر عقله، وتركب جهله» [«**فتح المنان**» ص ٣٧٥].

هذه الرواية تثبت عجز الأحباش:

بل إن تعلقكم بهذه الرواية لهو دليل في نفسه عن عجزكم عن الإتيان بعالم واحد من العلماء المعتبرين أجاز مناداة النبي ﷺ وطلب الحوائج منه بعد موته.

هل علم النبي ﷺ بخدر رجل ابن عمر؟

وابن عمر رضي الله عنه لم يسأل النبي ﷺ حاجته مقارنة بحديث الأعمى الذي أتى النبي ﷺ في حياته وقال له: «**يا رسول الله ادع الله أن يرد لي بصري**». فهذه استغاثة ولكنها بحيٍّ قريب.

وهذا يؤكد أن ذكر اسم النبي ﷺ ليس لطلب حاجة، وإلا لذكر حاجته كما فعل الأعمى مع النبي ﷺ.

من الواضح أن ابن عمر قال بحسب الرواية: محمد أو يا محمد. ولم يذكر حاجته.

فنسأل الأحباش: هل تعتقدون أن النبي ﷺ علم حاجته من دون أن يذكرها له؟

وهل هذا شامل لكل مسلم على وجه الأرض أن يذكر اسم النبي ﷺ فيعلم النبي حاجته من دون أن يسميها له؟

إن قلتم: نعم. كذَّبتم القرآن الذي نفى عن النبي ﷺ العلم بالغيب، وأمره أن يقول: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [الكهف: ١١٠]. وكيف يكون بشرًا مثلنا وهو السميع لكل من يناجيه، العالم بخفايا وأحوال البشر بلا تحديد، حتى الرِّجل إذا أصابها الخدر!

ولهذا يلزم من التعلق بهذه الرواية الضعيفة أن المستغيث بالنبي ﷺ لا يحتاج أن يذكر له حاجته، لأن النبي ﷺ مطلع على تفاصيل أحوال العباد. وهذا تشبيه وتمثيل لا يُذهبه التنزيه عن التجسيم.

وهذا هو التشبيه والتمثيل للنبي ﷺ برب العالمين، والمشرك مشبِّه وإن ادَّعى التنزيه واتهم مخالفيه بالتجسيم، فإنه واقع في الشرك والتعطيل.

فهؤلاء لم يجعلوا النبي ﷺ فقط سميعًا بصيرًا، بل جعلوه عالمًا بحاجة المستغيث به حتى وإن لم يسمِّها، فيكفي عندهم أن يقول ابن عمر: يا محمد. والنبي ﷺ الذي يعلم الغيب ولا تخفى عليه خافية، وهذا اتخاذ للأنداد مع الله، وإخراج للنبي ﷺ عن أن يكون مثلنا، كما قال تعالى ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [الكهف: ١١٠].

هل يجوز أن أقول أعوذ برسول الله من شر ما أجد من الألم؟

ونسأل: هل رسول الله ﷺ يعلم ما في البشر من آلام للبطن وخدر للرجل وصداع للرأس، حتى نطلب منه أن يشفينا منه؟

وهل كان الصحابة رضي الله عنهم إذا أصابهم ألم ومرض يتوجَّهون إلى النبي ﷺ بعد موته؟

هذا كله يجوز عند الأحباش، ومن فعله فإنهم يسمُّونه موحدًا. وأنا أتساءل ماذا بقي عنده من توحيد؟!!

الأحباش أكثر تعلُّقا بالنبي ﷺ من الصحابة:

يظهر أن الصحابة رضي الله عنهم عند الأحباش عرب أجلاف غليظي القلب، لم يسألوا النبي ﷺ حوائجهم ولم يحتكموا إليه عند اقتتالهم؛ بل أعرضوا عنه وكأنه جثة هامدة!

أما الأحباش فقد كان شعارهم: يا محمد، أمدني بمدد من عندك، أغثني، اقضِ حاجتي.

ولو كان عند الصحابة رضي الله عنهم محبة للنبي ﷺ مثل الأحباش لسارعوا إلى الاستغاثة به ومخاطبته بعد موته، غير أنهم لم يفعلوا!!

لست أدري لعلهم تأثروا بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وانتشرت بينهم عقيدة الوهابية؟!!

فليسأل الأحباش أنفسهم: لماذا هذه المعاندة والتمادي في الباطل حتى صار شعارنا يا رسول الله، وشعار مخالفينا يا الله.

وصار من علامة الضال أن يقتصر على (يا الله) بينما صار من علامة المهتدي عندنا أن يكون شعاره (يا محمد)!!!

كذبتم؛ قد قالها رسول الله ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «ولا تشركوا به شيئًا» ثم قال: «ولا تسألوا الناس شيئًا» (١٧٢٩). قال الراوي: «فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحدًا يناوله إياه».

وجاء في وصيته لأبي ذر: «وأمرني أن لا أسأل الناس شيئًا» [رواه ابن حبان بإسناد صحيح، وصححه الألباني في «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/٣٣٦) رقم ٢٥٠٢].

وعن ثوبان قال: قال النبي ﷺ **«من يتكفل لي بواحدة أتقبل»** أو **«أتكفل له بالجنة؟»** قال ثوبان: فقلت: أنا يا رسول الله، قال: **«لا تسأل أحدًا شيئًا»** فقال: فكان ثوبان ربما وقع سوطه فينزل حتى يتناوله» [رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح].

فكيف تزعم أن النبي ﷺ لم يقل ذلك؟

تذكر المحبوب عند خدر الرجل:

٣) الرجل قال لابن عمر: «اذكر أحبَّ الناس إليك» فأمره بتذكره ولم يقل له: استغث بأحب الناس إليك. فقال: «محمد» أو «يا محمد». أي: يا محمد أنت أحب الناس إلي. فكانت إجابة ابن عمر مطابقة لسؤال من أمره بتذكر أحب الناس إليه. وأما أن تكون استغاثة فجواب ابن عمر يكون غير مطابق لمن سأله أن يذكره ولم يسأله أن يدعوه مع الله.

ومن هذا الباب أوردها البخاري وابن تيمية وابن السني على فرض ثبوت لفظ النداء، فلم يبن النووي ولا ابن علان ولا البخاري على رواية ابن

عمر جواز الاستغاثة بغير الله، وإنما كان شرح ابن علان لرواية دليلاً على بطلان تمويهاتكم كما سيأتي.

كيف فهم أهل العلم هذه الرواية:

فذكر الحبيب عند الخدر كان أمرًا شائعًا عند العرب، وجاءت أشعارهم بهذه العادة الشائعة في استعمال ياء النداء عند تذكر الحبيب، ويطلب به استحضار المنادى في القلب، يستشفون بذكر الحبيب لإذهاب خدر الرجل، فيقال لمن خدرت رجله: تذكر أحب الناس إليك. فيذكر اسمه لا على سبيل الاستغاثة به؛ وإنما كما قال ابن علان: «من حيث كمال المحبة بهذا المحبوب بحيث تمكن حبه من الفؤاد حتى إذا ذكره ذهب عنه الخدر» [الفتوحات الربانية على الأذكار النووية (٦/ ٢٠٠) لابن علان ط: دار إحياء التراث].

وروى ابن السني قول الوليد بن عبد الملك في حبابة:

أثيبي مُغرمًا كلِفًا مُحِبًّا ... إذا خدرت له رجل دعاكِ

[انظر: «بلوغ الأرب» (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)]

وقول جميل لبثينة:

وأنتِ لعيني قرة حين نلتقي ... وذكرك يشفيني إذا خدرت رجلي

وقال الموصلي:

والله ما خدرت رجلي وما عثرت ... إذ ذكرتكِ حتى يذهب الخَدَرُ

وقال أبو العتاهية:

وتخدر في بعض الأحايين رجله ... فإن لم يقل يا عتب لم يذهب الخدر

وقول آخر:

صبّ محبّ إذا ما رِجلُهُ خَدِرَت ... نادى كُبَيشَةَ حتى يذهب الخدر

وقالت امرأة:

إذا خدرت رجلي دعوت ابنَ مُصعب فإن قلتُ: عبد الله أجلى فتورها

فإن كان هذا العمل صحيًا فقد صححتم فعل الجاهلية وزعمتم أن كل مشرك استغاث بحبيبته أغاثه حبيبه، وأن الله يرضى لجميل استغاثته ببثينة، وهذا قمة الجهل المركب.

أيها المرضى لا تذهبوا إلى المستشفيات

هل نقول للمصاب بمرض البواسير وحصو في الكلى وفشل كلوي وسرطان في الدم ـ سلس في البول ـ قل: يا محمد؟

أنتم تشككون الناس في النبي محمد ﷺ لأن هؤلاء يدعون النبي ولا يلقون إجابة!

وأتحداكم أن تنشروا هذه العقيدة بين النصارى على أنها الإسلام فإن طالب الهدى يأبى دعاء غير الله.

وقد قال رسول الله: «**إذا سألت فاسأل الله**»، وقال: «**يا فاطمة أنقذي نفسك من النار**».

وقال: «**الدعاء هو العبادة**». وأنتم سميتم هذه العبادة لغير الله توسلاً.

شيخكم مريض فهل طبق حديث خدر الرجل؟

شيخكم قضى حياته مصابًا بمجموعة من الأمراض ومنها خدر العقل، فلماذا لم يستجب النبي ﷺ له؟

ولكن لا ننسى أنه قضى حياته مصابًا بمرض الشرك الأكبر وهو أعظم من أي مرض آخر.

٤) مخالفة هذه الرواية للقرآن ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] وللسُّنة: «**إذا سألت فاسأل الله**». بل ولقول الصحابة؛ قال سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: «لا تسأل أحدًا غير الله» [«**حلية الأولياء**» (٢/ ١٩٤)، «**سير أعلام النبلاء**» (٤/ ٤٦٣)].

وقول الصحابي وفعله يجب أن يكون مقيدًا بموافقة قول الله ورسوله ﷺ، فإن خالف هذين الأصلين وجب تركه، وقد قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق: «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم». فلا نترك كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل جمهور الصحابة لفعل فرد منهم، هذا إذا ثبت ذلك عنه بسند صحيح.

٥) هب أن (يا) دعاء لغير الله، فماذا قال رب ابن عمر ورسول ابن عمر وابن عبد الله بن عمر؟

لقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] و﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الجن: ٢٠]، و﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]. وقال النبي ﷺ لابن عمر رضي الله عنهما: «**إذا سألت فاسأل الله**»، وقال: «**الدعاء هو العبادة**» وهذه الآيات والأحاديث أصح سندًا من رواية ابن عمر.

ولا يَتركُ قولَ الله ورسوله ﷺ لقول ابن عمر إلا متحيِّزٌ عديمُ الإنصاف مفضلٌ لكلام غير الله ورسوله على كلام الله ورسوله.

ومثل هذه الرواية إن صحَّت يجعلها الله فتنة للذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ولا ليهديهم سبيلاً.

٦) مخالفة الرواية لعمل جمهور الصحابة رضي الله عنهم حيث تركوا التوسل به ﷺ بعد موته وتوسَّلوا بعمِّه، حين أصيب المسلمون في عهده بالقحط

والجدب، فلو جاز الاستغاثة بالنبي ﷺ لمجرد خدر الرجل، فالاستغاثة به عند وقوع المجاعة أولى، ولو كانت الاستغاثة عند الصحابة جائزة لأجازوا التوسل به ﷺ. غير أن الثابت عند البخاري أنهم تركوا التوسل به بعد موته. ثبت ذلك بأدلة أصح إسنادًا من الأسانيد المشكلة التي تتمسكون بها وأوضح متونًا منها.

فكيف يترك الصحابة التوسل ويجيزون الاستغاثة؟ وكيف تكون الاستغاثة به بعد موته جائزة وهم لم يجيزوا لأنفسهم التوسل به بعد موته وهو دون الاستغاثة؟!

٧) أن ابن عمر رضي الله عنه أصيب بالعمى، ولم يُعرف عنه أنه استغاث بالنبي ﷺ، فكيف يستغيث بالنبي ﷺ لمجرد خدر الرجل ولا يستغيث به لما هو أعظم من خدر الرجل وهو ذهاب البصر؟! لو كانت الاستغاثة به جائزة لفعل.

هل (يا محمد) لمجرد النداء؟

أما زعمهم أننا نكفّر المسلم الموحد لقوله (يا محمد) لمجرد النداء. فإن الأنبياء كانوا ينهون عن دعاء غير الله، كقول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨]، وقصدهم الدعاء الديني الذي يُدعى فيه غير الله لكشف ضرٍّ أو جلب نفع، بدعوى التقرب بالولي إلى الله. ونحن إذ نتكلم عن الدعاء فإنما نعني به هذا، لا مجرد دعاء الزوجة بإحضار الطعام!

فسحقًا لمن يتعمَّد التمويه والتلبيس ليضل الناس بغير علم.

ونحن نشهد أن استعمال (يا) لمجرد النداء لا شرك فيه، وهو شبيه بقول المصلي: «السلام عليك أيها النبي». أو للندبة، كقول فاطمة رضي الله عنها لما مات رسول الله ﷺ: «يا أبتاه: أجاب ربًّا دعاه، يا أبتاه: جنة الفردوس

مأواه، يا أبتاه: إلى جبريل ننعاه». وقول أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ له لما مات: «بأبي أنت وأمي (يا) رسول الله». وكقول رسول الله ﷺ إذا سافر فأقبل الليل: «يا أرض ربي وربك الله».

فأنتم تعلمون أن النزاع معكم ليس في هذا، وإنما في النداء المتضمن طلب دفع الكرب وقضاء الحوائج، وهو الذي ننكره عليكم، أما أن يكون كل نداء لمجرد النداء محرم وكفر عندنا: فإن الله استعمل (يا) المنادى في حق محمد ﷺ لمجرد النداء، فإنه يقول له حين يسجد تحت العرش: «يا محمد ارفع رأسك...» فهذا نداء لا نحرمه. ولا نحرم أن يقول القائل (يا محمد صلَّى الله عليك). وإنما نحرم نداء قضاء الحوائج وكشف الضر.

يَاؤُكُم ليست لمجرد النداء:

ولكن: هل حقًّا (ياؤكم) لمجرد النداء أم لحاجة، تريدون من غير الله قضاءها، وضرّ تريدون كشفه، ومدد تريدون مدّكم به، كقولكم: المدد يا رفاعي! شيء لله يا جيلاني! اقض حاجتي، لا تردنا خائبين! نشكو إليك حالنا تعطّف تكرّم تلطّف تحنّن!

ونداء غير الله لدفع مضرة أو جلب منفعة فيما لا يقدر عليه الغير دعاء، والدعاء عبادة، وعبادة غير الله شرك يؤدي إلى سخط الله، قد شهد بذلك شيخكم الرفاعي حين ذكر في كتاب «حالة أهل الحقيقة مع الله ص٩٢»: «أن أحد الصوفية استغاث بغير الله فغضب الله منه وقال: أتستغيث بغيري وأنا الغياث؟».

فلماذا يغضب الرب؟ أليس لأن الاستغاثة بغيره شركٌ به.

الرد على من صحَّح رواية خدر الرجل

تدليسه:

ولكن في الرواية أبو إسحاق السبيعي، وهو ثقة ولكنه مدلس، وقد عنعنه عن هذا المجهول، ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين [تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص١٠١ ترجمة رقم (٩١) ط: دار الكتب العلمية، وانظر كتاب التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي ص ١٦٠ ترجمة رقم (٥٨)]. وابن حبان والكرابيسي وأبو جعفر الطبري [تهذيب التهذيب (٨/ ٦٦)]، قال شعبة: «لم يسمع من حارث الأعور إلا أربعة أحاديث» [«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٩٨)، «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٥)] يعني أنه كان يدلس.

قال: «ولم يسمع من أبي وائل إلا حديثين» [«تهذيب التهذيب» (٨/٦٦)].

قال العجلي: «والباقي إنما هو كتاب أخذه» وعد جماعة ممن روى عنهم ولم يأخذ منهم [تأريخ الثقات ص٣٦٦ تحقيق: عبد المعطي قلعجي].

وذكره ابن الصلاح في مقدمته (ص ٣٥٣) في المدلسين والحافظ العراقي في التقييد (ص ٤٤٥) وابن حبان في «الثقات» (٥/١١٧) والحاكم في

«معرفة علوم الحديث» (١٠٥)، والنسائي «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٦٠)، والعلائي في جامع التحصيل (ص ١٠٨).

اختلاطه:

بل رماه الجوزجاني بالتشيع من رؤوس محدّثي الكوفة، وعن معن قال: «أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق يعني للتدليس، وروى عن أناس لم يُعرفوا عند أهل العلم إلا ما حكى هو عنهم. فإذا روى تلك الأشياء عنهم كان التوقف أولى» [«**تهذيب التهذيب**» (٨/ ٦٦)].

نفي اختلاط السبيعي مردود:

أما نفي الأحباش اختلاط أبي إسحاق السبيعي [مجلة «**منار الهدى**» (٢٦/ ٢٢)] واحتجاجهم بنفي الذهبي عنه الاختلاط:

١) فقد أثبت الحافظ ابن حجر اختلاط أبي إسحاق السبيعي كما في التقريب وبرهان الدين الحلبي في رسالته «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» [«**تقريب التهذيب**» (٦٣٩)، وانظر: مقدمة «فتح الباري» ص ٤٣١، و«الاغتباط» ص ٨٧ ترجمة رقم ٨٥. ط: دار الكتاب العربي]. فخذه أيها الحبشي حيث حافظ عليه نص.

٢) وأثبت ابن الكيال اختلاطه في كتابه الذي أسماه «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات» وقد حققه صاحبكم كمال الحوت ولم يعلق على إدراجه في جملة المختلطين [«**الكواكب النيرات**» ص ٨٤ ط: **دار الكتب العلمية**].

٣) وأثبت اختلاطه الحافظ ابن الصلاح، حكاه عنه ابن الكيال.

٤) وحكى الجوزجاني أنه واحد ممن لا يحمد الناس مذاهبهم [«**أحوال الرجال**» ٧٩ (١٠٢)].

٥) أن الرواية التي جاءت من غير يا النداء أصح من هذه التي ورد فيها عدة علل أهمها الجهالة والاضطراب، وفيها من اختلف في توثيقه كالسبيعي، فإننا لو سلمنا في توثيقه فلن نسلم في تصحيح سند تضمن الجهالة والاضطراب.

تناقضهم في الاعتماد على الذهبي

وأما احتجاجهم بالذهبي فهو منهم عجيب!

ـ أونسيتم معشر الأحباش قول شيخكم في الذهبي أنه خبيث؟! ثم تعجب من الحافظ ابن حجر كيف سلّم له حكمه على الرجال بجرح أو تعديل؟ فكيف سلّمتم للذهبي في هذا الموضوع وأعرضتم عن الحافظ ابن حجر الذين أثبت الاختلاط؟

ـ أونسيتم أن شيخكم انتقد الذهبي واتهمه بالتساهل في رواية الحديث وأنه يأتي بأحاديث غير ثابتة وآثار من كلام التابعين من غير تبيين من حيث الإسناد والمتن! [«**إظهار العقيدة السنية**» ٩٧]. فكيف طرأ هذا التبديل في موقفكم حتى صار قول الذهبي مقدَّمًا على قول الحافظ ابن حجر؟

ـ وقد نهى شيخكم عن الأخذ بتصحيحات الحاكم إلا أن يوافقه الذهبي [قال الشيخ محمد بن درويش الحوت في «أسنى المطالب» ص ٥٧٣: بأن الحاكم متساهل في التصحيح. ونقل عن المناوي تعقب الذهبي لكثير من تصحيحات الحاكم] غير أنه عند الحاجة إلى حشو الأدلة لإثبات بدعته يقدِّم الحاكم على الذهبي، كما فعل في حديث: «**لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد إلا ما غفرت لي** ..» حيث تمسك بقول الحاكم:

«صحيح» وتجاهل تعقيب الذهبي عليه «بل موضوع»! أليس هذا كيلاً بمكيالين وتذبذبًا في المنهج؟!

وإذا كانت شهادة الذهبي في السبيعي حجة عندكم:

ـ فخذوا بشهادته في الرفاعية حيث شهد بأنه «قد كثر الزغل في طائفة الرفاعية، وتجدَّدت لهم أحوال شيطانية من دخول النيران وركوب السباع واللعب بالحيَّات» [**«العبر في خبر من غبر»** (٣/ ٧٥)].

ـ وخذوا بشهادته في لعن من تخرج متطيِّبة إذ قال: «ومن الأفعال التي تُلعَن عليها المرأة: إظهار الزينة ... وتطيبها بالمسك والعنبر» [**«الكبائر» ص ١٠٢ الكبيرة الثامنة والعشرون**].

ـ وخذوا بشهادته في ابن فورك أنه كان يقول: إن نبوة محمد ﷺ قد بطلت بعد موته وليس هو رسول الله [**«سير أعلام النبلاء»** (٦/ ٨٣) و(٢١٦/١٧)]. لأن الصفة عرض والعرض لا يبقى زمانين. مع أنكم رفضتم شهادته في ابن فورك [**«مجلة منار الهدى»** (٤٤/ ٥٣)].

وإذا كان السبيعي عندكم عدلاً فخذوا بروايته: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد» [رواه أحمد في «السنة» (١/ ٣١٠) حديث رقم (٥٨٥)] فأثبتوا أن الله يجلس على العرش، أما نحن فنضعف كلا الروايتين.

الشيخان رويا للسبيعي

قد يقول قائل: ألست تقرُّ بأن السبيعي من رجال الشيخين؟ فكيف تضعِّفه هنا؟

والجواب:

ـ أن السبيعي ثقة روى له البخاري ومسلم، ولكنهما رويا لمن هو أوثق

منه ما يخالف روايته، فتكون روايته شاذة ـ على فرض إفادتها جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته ـ لمعارضتها الرواية الأصح سندًا والمتفق على صحتها والتي أفادت ترك الصحابة التوسل بدعاء النبي ﷺ بعد موته، وقد اجتمعت في رواية السبيعي عدة علل منها الاضطراب والتدليس والاختلاط، فلم لا يحكم عليها بعد ذلك بالشذوذ؟ لا سيما وأن الرواية المخالفة لها خالية من هذه العلل.

فليس من التجرد للحديث الميل إلى الرواية الأضعف لمجرد موافقتها المذهب.

ـ فالسبيعي ثقة ولكنه مدلس ومختلط، وإذا ثبتت عنعنته وتدليسه أو تخليطه أثناء روايته حكم بضعفها وقبل من رواياته ما تجرد عن الاختلاط والتدليس. ومن كان ثقة ولكن بقيود فليس من الإنصاف أن يطلب منا توثيقه بإطلاق. فإن البخاري ومسلمًا لم يرويا عنه في «صحيحيهما» بإطلاق؛ بخلاف ما فعله البخاري في «الأدب المفرد» حيث لم يشترط فيه الاقتصار على الصحيح من الروايات.

ـ أن الذين يعترضون على كلامنا في أبي إسحاق - مع توثيقنا له - يكيلون بمكيالين، فإن شيخهم الكوثري قد طعن في سعيد بن أبي هلال وهو من رجال البخاري، وطعنوا في عبد الله بن نافع.

ـ أن طريقة الأحباش في العديد من الروايات هي رد الصحيح إذا جاء مخالفًا: فقد رد شيخهم حديث الصوت وهو عند البخاري في «صحيحه» ولم يقبل سعيد بن أبي هلال في حديث الرجل وهو في «صحيح البخاري»، ولم يقبلوا حديث الجارية وطعنوا فيه وزعموا أنه مضطرب الإسناد وهو في «صحيح مسلم». وردوا حديث «**الراحمون يرحمهم الرحمن**» المتفق على صحته برواية ضعيفة عند النسائي (ارحموا أهل الأرض).

وردّوا حديث ابن عباس رضي الله عنه عند مسلم في طلاق الثلاث، وحكم شيخهم على الرواية بالشذوذ، واقفًا منها موقف السبكي من رواية ابن عمر رضي الله عنه في حكم الشطرنج.

ـ فلماذا الكيل بمكيالين؟ ومن الذي يتناقض؟ إنهم الأشاعرة المتفاخرون بعلم الكلام الذي يؤدّي إلى الشك والريبة والتردد كما جاء في الفتح (١٣/٣٥٠) للحافظ ابن حجر: «وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد». قال: «وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب».

وحكى الغزالي في المنقذ من الضلال (ص ١٤) تجربته الفاشلة مع علم الكلام فقال: «لم يكن الكلام في حقي كافيًا ولا لمرضي الذي كنت أشكو منه شافيًا . . . ولم يكن من كلام المتكلمين إلا كلمات ظاهرة التناقض والفساد».

الرد على صاحب كتاب «القول الفصل»

وأثناء انتهائي من كتابة هذه الرسالة وجدتُ كتابًا لأحد الأحباش بعنوان «القول الفصل المسدّد في جواز صحة قول: يا محمد»، تأليف: مجدي غسان معروف. ووجدت تجاهله وصف الحافظ لأبي إسحاق بالاختلاط، وتجاهل كذلك وصف شيخه الحبشي للذهبي بأنه خبيث!

وكانت عليه بعض المآخذ أحببتُ أن أردَّ عليها.

قال هذا الحبشي:

«الْمُخالِفونَ كعادتِهِم طعنوا برواية زهيرٍ بأنه روى عن أبي إسحاق بعد ما قيل من اختلاطِهِ، وهذا جهلٌ وغِشٌّ للمسلمين، فإنّ الإشكال الذي وضعوهُ وتصورُوهُ زال بموافقة رواية زهير لرواية الإمام الثوري قبل الاختلاط الذي تمسَّكوا به، والعنعنةُ زائلةٌ أيضًا برواية الإمام شعبة، وهذا يعرفه صغار طلبة الحديث الذين تلقَّوه من أهلِه الثقاتِ، بخلافِ المخالفين، فقولهم مردودٌ فاضح» انتهى.

قلت: عجبًا لهذا الحبشي! فإن رواية زهير مخالفة لرواية سفيان وليست موافقة لها. وقد أشار إلى ذلك ابن سعد في «طبقاته». وأما زوال العنعنة

برواية شعبة فلا يزول بها الإشكال؛ لأن مشكلة رواية شعبة في الجهالة ليس في العنعنة.

وأما قوله: (بعد ما قيل في اختلاطه). فهذا من غشِّك وتدليسك أيها الحبشي ومذهبك الانتقالي؛ فإن الحافظ ابن حجر قد أثبت اختلاط السبيعي، ولكنكم لا تزالون تتجاهلون هذه الحقيقة.

تالله سلوا هذا المتعالم وأضرابه من الأحباش: لماذا لم يعلّق ولا بكلمة واحدة على إثبات ابن حجر والنووي اختلاط وتدليس السبيعي؟

هذا يهدم كل ما حاول تشييده هذا الحبشي.

أضاف:

«أما عدمُ ورودِ عبدِ الرحمنِ بنِ سعد مسمًّى في رواية الإمام شعبةَ فيحتمل أمرين: إما لأنه لم يحفظ اسمَه، وإما لأنه أراد الكثرة بحيثَ يكون سمعه منه عن عبد الرحمن بن سعد والهيثمِ بن حنش وغيرهما.

وضعّف المخالفونَ هذا الحديثَ ظُلمًا بما لا يحق لهم وليسوا أهلَه، وهذا حرام من الكبائرِ المجمَع عليها، فادّعَوا أنه ضعيفٌ لأجلِ أبي إسحاق السَبيعي، فهو كما يقولون: اَختلط بآخرةٍ، أي في ءاخر أمرِه وعمره، وأنه مدلِّسٌ معروفٌ بهذا الأمر».

قلت:

بان تدليسك الأسوأ من تدليس السبيعي.

فإن الذي قال عن السبيعي أنه (مشهور بالتدليس) وأنه (اختلط بآخرة) هو الحافظ ابن حجر الذي لا تزال تتجاهل قوله [«**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**» ص١٤٦].

انظروا إلى هذا المتناقض وهو ينفي اختلاط السبيعي قائلاً:

«وهذا مردودٌ، والجوابُ عليه بمسائلَ، منها: أن الحافظ الذهبي أنكر اختلاطه».

قلت:

فإذا أثبتنا لك أن الحافظ قاله؛ بل والنسائي والدارقطني وابن الصلاح والحاكم وابن حبان وابن الملقن والحافظ العراقي.

قال المتحيِّز للباطل:

«**الثالثة**: أن ما يُذكرُ عن تدليسِه فمردود بأمرين: الأول: أنه ثبت من رواية شعبة عنه، وقد قال شعبة: كفيتُكم تدليسَ ثلاثة: الأعمشِ وأبي إسحاقَ وقتادةَ. فبطَلَت ثالثُ حُججِ المخالفين.

قال الحافظ ابن حجر: قلت: فهذه قاعدة حسنةٌ في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة.

قولُه: معنعنةً أي رواها بلفظ «عن» وهي التي يتمسك بها المخالفون بحجة عدمِ تصريحهِ بالسَّماعِ، وقد ردَّ الإمامُ شعبةُ شبهَتَهم وأنه لا تدليسَ فيها».

قلت:

يبدو أن هذا الحبشي لا يزال يتعامى عن ثبوت تدليس السبيعي، وقد أثبتنا ذلك بالدليل. ولكنه بالرغم من ذلك أثبت تدليس السبيعي بنفسه من خلال نقله لقول شعبة (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقتادة). فشكرًا لهذا الحبشي الزائغ.

وأما قوله: بأن رواية شعبة لا تدليس فيها.

فأقول: نعم لا تدليس فيها؛ ولكن فيها جهالة تتجاهلها، وقد تكرر ذلك مني جدًّا، فهي مروية عمَّن سمع ابن عمر. من هو؟

قال:

«فأبو إسحاق ـ ولو سلّمنا تنـزُّلاً أنه اختلط ـ فيُستثنى منها كما قال الإمامُ الحافظُ العلائيُّ والحافظُ الذهبيُّ».

قلت:

لا يزال الزائع يتجاهل قول الحافظ ابن حجر ويفضل عليه الذهبي واصفًا إياه بالحافظ، مع وصف شيخه الحبشي له بالخبيث!!

قال الزائغ:

«وما نحن فيه واللهِ مصيبةٌ في هذا الزمن، فقد تجرأ من قرأ بعضَ الكتب على التصحيح والتضعيفِ، فينظرُ في «الميزان» مثلاً فيرى أن هذا الراوي مدلِّسٌ، فيردُّ روايتَه بهذه الدعوى، ولا يدري المسكينُ أنه في روايتِه عن فلانٍ لا يدلِّسُ، لأنه مثلاً روى عنه حديثًا أو حديثين، أو أنه في نفسِه غيرُ مشهورٍ بالروايةِ؛ بل قد يكونُ هو أشهرَ الرواةِ عنه، والناس إذا أرادت حديثَه تأتي إلى هذا المدلِّس، فأنَّى لهذا التدليسُ عنه، وإنّا لله وإنا إليه راجعون على هذه المصيبة».

قلت:

المصيبة فيكم أيها المتناقضون، يا من إذا تأشعرتم رفضتم خبر الواحد في العقيدة ولو كان في «الصحيحين».

وإذا تصوَّفتم وتوسَّلتم رقَّعتم كل خبر وإن كان ضعيفًا.

وأما دفاعك عن تدليس السبيعي وزعمك أنه لا يضر؛ فسوف نبطل زعمك هذا من خلال كلام ابن حبان.

قال ابن حبان:

«الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار مثل: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، والأعمش، وأبو إسحاق، وابن جريج، وابن إسحاق،

والثوري، وهشيم، ومن أشبههم ممن يكثر عددهم من الأئمة المرضيين وأهل الورع في الدين؛ كانوا يكتبون عن الكل ويروون عمن سمعوا منه، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس وإن كان ثقة حدثني أو سمعت فلا يجوز الاحتجاج بخبره» [«المجروحين» (١/ ٩٢)].

فانظر كيف ضرب المثال بأبي إسحاق السبيعي، ثم صرح قائلاً: (لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم).

ثم انتقل هذا الحبشي إلى رواية الهيثم بن حنش:

حدثنا محمد بن خالد البَرذَعي ثنا حاجب بن سليمان ثنا محمد بن مُصعَب ثنا إسرائيلُ عن أبي إسحاقَ عن الهيثم بن حنش قال: (كنا عند عبد الله بن عمر ﵄ فخدرت رجله، فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمد ﷺ. قال: فقام فكأنما نُشِطَ مِن عِقال) انتهى.

ثم عمد إلى تصحيحها، مع أن فيها حاجب بن سليمان. قال الحافظ: «صدوق يهم». ولكن وثَّقه الذهبي.

وكعادة الأحباش في التناقض واتباع الهوى؛ فقد تمسك هذا الحبشي بتوثيق الذهبي لحاجب بن سليمان وحذر من موافقة الحافظ.

بل احتج هذه المرة بتصحيح الألباني لخمس روايات كان حاجب من بينهم الرواة فيها.

فاعجب مِنْ تمسُّكِهِ بالألباني وإعراضه عن الحافظ العسقلاني!

فصار الألباني عند هذا الحبشي أصدق من الحافظ، وصار الذهبي الخبيث عند شيخه أصدق من الحافظ ابن حجر!!

وفي الرواية: الهيثم بن حنش: مجهول العين، قال الخطيب في (الكفاية ص٨٨): «المجهول عند أصحاب الحديث كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به». وذكر منهم الهيثم بن حنش.

وقد ذكر مسلم هذا التفرد في كتابه «المنفردات والوحدان» ص١٣٨.

وقيل: إن هذا القول معارض بإثبات آخرين رواية سلمة بن كهيل عنه. وهذا قد يرفع عنه جهالة العين ويبقى جهالة الحال.

وفيها محمد بن مصعب القرقساني ويقال (القرقسائي): قال عنه الحافظ: «كثير الغلط» [«**التقريب**» ٦٣٠٢].

وقال البخاري: «كان يحيى بن معين سيّئ الرأي فيه» [«**التاريخ الكبير**» (١/ ٢٣٩)].

قلت: كان ابن معين يقول فيه: «ليس بشيء؛ لم يكن من أصحاب الحديث، وكان مغفلاً» [«**تهذيب التهذيب**» (٩/ ٤٠٥)، «**تهذيب الكمال**» للمزي (٢٦/ ٤٦٢)].

ونقل الذهبي قول أهل العلم عن القرقساني قائلاً: «قال صالح جزرة: عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال النسائي: ضعيف» [«**ميزان الاعتدال**» (٤/ ٤٢) ترجمة٨١٨٠].

غير أن هذا الحبشي الانتقائي المذهب تمسك بقول الذهبي: «فيه ضعف» [«**الكاشف**» (٢/ ٢٢٢) ترجمة ٥١٥٦] ولم يُقم وزنًا لقول الحافظ: «كثير الغلط». كما أعرض عن طعن يحيى بن معين والنسائي وأبي حاتم فيه.

وأما قول أحمد: ليس به بأس. يعني في نفسه، فهو صدوق في نفسه، ولكنه ضعيف الحديث، لا سيما وقد وصفه الحافظ بأنه كثير الغلط. وكذلك عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة.

فها نحن في هذه الرواية أمام آفات ثلاث: حاجب بن سليمان والهيثم ابن حنش، ومحمد بن مصعب القرقساني.

ولكن هؤلاء الأحباش تخطوا كل هذه الآفات وحسنوا الرواية، مع أنها عند الأشاعرة لو كانت في البخاري لامتنعوا من الاحتجاج بها؛ لكونها من أخبار الآحاد التي لا يجوز الاحتجاج بها في العقائد. اللَّهُم إلا أن يتنصَّلوا من المذهب الأشعري!

قال الرازي الأشعري: «فثبت أن خبر الواحد مظنون... لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ﴾ [يونس: ٣٦]» [**«أساس التقديس»** ١٧١].

وقال الجويني: «لا يحكم بصدق خبر الواحد وإن تلقته الأمة بالقبول» [**«البرهان»** (١١/ ٣٧٩) فقرة ٥٢٠].

فكيف وأن هذا الخبر قد أحاطت به العلل؟!

وهذا يظهر الازدواجية عند أهل البدع في التعامل مع الروايات.

قال الزائغ الحبشي:

«ماذا نقولُ لأبي جهلٍ وأبي لهبٍ وعُبّادِ الأصنام في الأرض عبَدَةِ «بُوذا» إذا رأَوْا كلامَ إمامِكم عثمانَ الدارميِّ في كتابِ الردِّ علَى الجهميَّةِ في الصحيفة ٣٣: قال رسولُ اللهِ: **«ثمّ ينـزلُ في الساعةِ الثانيةِ إلى جنَّةِ عدنٍ التي لم ترَها عينٌ ولم تخطُرْ على قلبِ بشرٍ هي مسكَنُه ولا يَسكُنُها معه من بني ءآدمَ غيرُ ثلاثةٍ: النبيّينَ والصِّدِّيقين والشهداء»**. انتهى بحروفه. يا ويلَكَ من اللهِ أيها الدارميُّ فما أشبَه قولَك يا إمامَ مشبِّهةِ هذا الزمانِ بقولِ اليهودِ في كتابِهم المسمَّى سِفْرَ التكوينِ ـ الإصحاح ٢٨ الرقم ١٦ ـ يقولُ اليهودُ ـ والعياذُ بالله ـ: (حقًّا إن الربَّ في هذا المكانِ وأنا لم أعلم).

قلت:

هذه رواية ذكرها الحافظ العراقي في تخريجه على «الإحياء» ١٣٤٦. والسيوطي والدارقطني الطبري وغيرهم. فإن ألزمت الدارمي باليهودية فَأَلْزِمْ بها هؤلاء.

فها قد صار شيخكم الغزالي يهوديًّا بهذا الإلزام؛ بل يلزمك أن تتهم الطبري باليهودية. فقد قال الطبري: «وهو العلي على خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه» [**«تفسير الطبري» المجلد الثالث ج٣/ ٩ والمجلد الحادي عشر ج٢٥/ ٦**].

ولكن الأحباش يمدحون الطبري ويصفونه بالحافظ المجتهد وأنه كان له مذهبًا متبوعًا [انظر مجلتهم «منار الهدى» (١٤/ ٢٢) و(٢٢/ ٦٢)] ووصفه السبكي بالإمام الجليل المجتهد المطلق أحد أئمة الدنيا علمًا ودينًا. قال السيوطي: هو عندي المبعوث على رأس المائة الثالثة [**«صون المنطق والكلام» للسيوطي** ٨٧ ـ ٨٨].

والدارمي يقول: إنَّ الله فوق عرشه، كما قال السلف، لا كما قال «سفر التكوين». بل وللأسف إن اليهود والنصارى أهدى منكم سبيلاً في إثباتهم علو الله على عرشه؛ فإنهم يعتقدون كما قال القرآن: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦] أن الله في السماء، فيلزمك أن القرآن يدعونا إلى عقيدة اليهود.

قال الحبشي مجدي غسان معروف ما نصه:

«المضطرب: وهو أحد أسباب التعليل عندهم وموجبات الضعف

للحديث والأمر فيه منقسم، فإن كان أحد الوجوه مرويًّا من وجه ضعيف والآخر من وجه قوي، فلا تعليل والعمل بالقويِّ متعيِّن» [«**القول الفصل المسدد**» ص٤٥ ـ ٤٦].

قلت:

فكيف حكمتم على حديث الجارية في «صحيح مسلم» بالاضطراب؟ وزعمتم أن قول النبي ﷺ لها في «صحيح مسلم»: (أين الله) جاء مخالفًا لرواية مالك في «الموطأ» بلفظ: (أتشهدين أن لا إله إلا الله؟).

وأن الاختلاف حتى في اسم الصحابي، ففي «صحيح مسلم»: (معاوية ابن الحكم) بينما في «موطأ مالك»: (عمر بن الحكم). بينما صرح الشافعي والحافظ والنسائي بأن مالكًا أخطأ في ضبط اسم الراوي. فتعيَّن العمل عندكم بالأضعف وحكمتم زورًا على حديث الجارية في «صحيح مسلم» بالاضطراب!

أضاف مجدي:

«وإن لم يكن كذلك، فإن أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيثُ يمكن أن يكون المتكلم معبِّرًا باللفظين الوارِدَين عن معنًى واحدٍ فلا إشكالَ أيضًا، مثل أن يكون في أحد الوجهين قد قال الراوي: «عن رجل» وفي الوجه الآخر سَمَّى رجلًا، فهذا يمكن أن يكون ذلك المُسمَّى، هو ذلك المبهم فلا تعارض».

قلت:

وماذا لو كان الراوي معروفًا بالاختلاط والتدليس يا محدث عصرك؟

قال مجدي الحبشي:

«وإن لم يكن كذلك بأن يسمى مثلاً الراوي باسم معين في رواية، ويسمى ءاخرُ باسم ءاخر في رواية أخرى؛ فهذا محل نظر إذ يتعارض فيه أمران:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون عن الرجلين معًا.

الثاني: أن يغلب على الظن أنَّ الراوي واحد اختلف فيه.

فههنا لا يخلو إما أن يكون الرجلان معًا ثقتين أو لا. فإن كانا ثقتين، فههنا مقتضَى مذاهبِ الفقهاءِ والأصوليين أن لا يضرَّ هذا الاختلافُ لأنه إن كان الحديثُ عن هذا المعيَّنِ فهو عدلٌ، وإن كان عن الآخرِ فهو عدلٌ فكيفَما انقلبْنا، انقلبْنا إلى عدلٍ فلا يَضُرُّ هذا الاختلاف».

قلت:

ماذا لو كان ثقة ولكن مع تدليس واختلاط؟ لماذا لا يحمل على الاضطراب؟ إذا ثبت الاختلاط والتدليس فثمّ الاضطراب.

بالطبع لا يزال الحبشي يغمض عينيه عن حقيقة الاختلاط التي أثبتها الحافظ العسقلاني وجماعة من العلماء المعتبرين عنده عادة. ولكن الآن وفي مسألة السبيعي صار الذهبي هو العالم المعتبر الوحيد عنده دونهم. فبعدًا وسحقًا للعمى والضلال.

واحتجَّ مجدي بكلام ابن تيمية:

«إنّ أبا إسحاقَ كان الحديثُ يكونُ عندَه عن جماعةٍ يرويهِ عن هذا تارةً وعن هذا تارةً، كما كان الزُّهْرِيُّ يروي الحديثَ تارةً عن سعيدِ بنِ

المسيَّبِ وتارةً عن أبي سلمةَ وتارةً يجمعهما، فمن لا يعرفُه فيحدِّثُ به تارة عن هذا وتارة عن هذا؛ يظنُّ بعضُ الناسِ أنّ ذلكَ غلطٌ وكِلاهما صحيحٌ».

ثم قال:

«فهل سيُجَهِّلونَ إمامَهم ويقولون بالاضطرابِ، أم سيسكتونَ عن دَعوى الاضطرابِ المُفتَراةِ حفاظًا على هيبةِ إمامِهم التي جعلوها فوق الشُبْهَةِ»؟

قلت:

بل نعود إلى صريح كلام العلماء المعتبرين عندكم والذين تهربون منهم.

قال الحافظ ابن حجر عن السبيعي: «اختلط» [«تقريب التهذيب» (١/٤٢٣) ترجمة رقم ٥٠٦٥].

وقال النووي: «فمن المخلطين: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي» [«شرح النووي على صحيح مسلم» (١/ ٣٤)].

وقال الإمام أحمد: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق» [«تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٩/٢٧٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٦٤)].

وحكى الإمام ابن الكيال كلام أحمد هذا في كتابه «الكواكب النيرات» (١/ ٣٥٠)، وكذلك الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» ص٤٤٦.

ونقل الحافظان المزي والحافظ ابن حجر عن أبي زرعة أن سماع زهير ابن معاوية من السبيعي بعد اختلاط السبيعي [«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٠٣)، «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٩/ ٤٢٤)].

ونقل الفسوي كلام أهل العلم في السبيعي أنه «كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه» [«**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٢٧٠) ترجمة ٦٣٩٣].

وأثبت الشيخ برهان الدين الحلبي اختلاط السبيعي في رسالته «الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط» ص٨٧ ترجمة رقم ٨٥.

وأما قول ابن تيمية فإن كان فيه ذهول عن اختلاط السبيعي وتدليسه فالأمر بسيط جدًّا، فإن من القواعد المقرَّرة أن المثبت الصدوق مقدَّم على النافي الصدوق، وكلاهما صادق.

وأما أنتم فقد عكستم الأمر فإنكم جعلتم النافي الكذوب مقدّمًا على المثبت الصدوق.

وبهذا يثبت اضطراب الرواية من خلال كلام المعتبرين الذين تتجاهلونهم، فابن تيمية والذهبي عندكم والألباني كاذبون!! فتمسكتم بقولهم وعدلتم عن أقوال المعتبرين من علمائكم، كما تقدم أعلاه.

وعجبًا لهذا الزائغ الحبشي (مجدي)، فإنه بالرغم من ثبوت كلام كبار الحفاظ في تدليس السبيعي واختلاطه نجده يقول:

«ومثالُنا هو لو أن أبا إسحاق الثقةَ الضابطَ قد سمعه من عبدِ الرحمٰنِ ابنِ سعدٍ وهو ثقةٌ، ثم سمِعه أبو إسحاق من الهيثمِ بنِ حنشٍ، ثم مِن أبي شُعبة، أيَقْوَى الحديثُ أم يَضْعُفُ؟

عند المخالفين يضعُف والعياذ بالله! وعند أهل العلم يزداد قوة كما مرَّ، وهذا يُظهر لك من الذي جاء بالفهمِ الجديدِ والدينِ الجديد»!!

قلت:

وماذا لو قال لك الحافظ يا متناقض بأنَّ أبا إسحاق مختلط، وقال لك النووي بأنه مدلس؟

وماذا لو تذكرت يا متقمص علم الحديث مذهب الأشاعرة حول خبر الواحد بأنه مرفوض في العقائد؟

قال الحبشي الزائغ:

«أما عدمُ ورودِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ سعد مسمًّى في رواية الإمام شعبة فيحتمل أمرين: إما لأنه لم يحفظ اسمَه، وإما لأنه أراد الكثرة بحيث يكون سمعه منه عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ سعدٍ والهيثمِ بنِ حنشٍ وغيرِهما».

قلت:

بل لاختلاطه وتدليسه يا متجاهل كلام الحفاظ في السبيعي.

قال الزائغ الحبشي مجدي:

وعلى مذهبِ المخالفين الباطلِ لو كان الحاضرونَ عند ابنِ عمرَ عشرةٌ وقتئذٍ وسمع أبو إسحاقَ منهم جميعًا، لكان هذا مُوجِبًا للضعفِ عندَهم لاضطرابِه، وهذا قول باطل وفهم سقيم يردُّه قول الله تعالى: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحجّ: ٤٦].

قلت:

مذهب مخالفيك عدم تجاهل كلام الحفاظ يا متمسك بقول تفرد فيه من يقول عنه شيخك بأنه خبيث!

قال الزائغ الحبشي مجدي:

«وقد رواها ابنُ سعدٍ في «طبقاته» عنهما قال: أخبرنا الفضل بن دكين قال: حدثنا «سفيانُ وزهيرُ بنُ معاويةَ» عن أبي إسحاق عن عبد الرحمٰن بن سعد قال: كنت عند ابن عمر فخدرت رجله فقلت: يا أبا عبد الرحمٰن ما

لِرِجْلِك؟ قال: اجتمع عصبُها من هاهنا ـ هذا في حديث زهيرٍ وحدَه ـ قال: قلتُ: ادْعُ أحبَّ الناس إليك. قال: يا محمد. فبسطها. انتهى.

فانظر كيف ميّز رواية زهير عن روايةِ سفيانَ فقط عند قوله: (فقلت: يا أبا عبد الرحمٰن ما لِرِجْلك؟ قال: اجتمع عصبُها من هاهنا). فجعَلَ (اذكرْ وادعُ) واحدًا، وهذا يصحِّحُ ما سيأتي ذِكرُه.

وقد رواه ابن السُّنّي في «عمل اليوم والليلةِ» من طريق ابنِ الجَعْدِ عن زهيرٍ قال: أخبرني أحمد بن الحسن الصوفي حدثنا علي بن الجعد ثنا زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد قال: (كنت عند ابنِ عمر فخدرت رجله، فقلت: يا أبا عبدِ الرحمن، ما لرِجلك؟ قال: اجتمع عصبها من هاهنا، قلت: ادعُ أحب الناس إليك، فقال: يا محمد، فانبسطت.انتهى

قلت:

تأمل كيف مر بقول ابن سعد: «هذا في رواية زهير وحده» وهو عنه معرض!

ثم هو تجاهل تحذير الإمام أحمد من رواية زهير بن معاوية!

قال الإمام أحمد ما نصه: «إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالِ أن لا تسمعه من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق» [**«تهذيب الكمال» للحافظ المزي** (٩/ ٢٧٦)، **«تهذيب التهذيب»** (٣/ ٢٦٤)].

وقال أبو حاتم الرازي: «سئل أبو زرعة عن زهير بن معاوية فقال: ثقة إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط» [**«الجرح والتعديل»** (٣/ ٥٨٨)].

ونقل الحافظ العراقي عن الإمام أحمد اختلاط السبيعي فقال: «وأما زهير بن معاوية فقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: في حديثه عن

أبي إسحاق لين سمع منه بآخرة. وقال أبو زرعة: ثقة، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» [«التقييد والإيضاح» ص٤٤٦].

ونقل الحافظان المزي والحافظ ابن حجر عن أبي زرعة أن سماع زهير ابن معاوية من السبيعي بعد اختلاط السبيعي [«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٠٣)، «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٩/ ٤٢٤)].

فتأمل كيف يصرُّ هذا الحبشي على تجاهل قول الإمام أحمد وغيره ممن نبهوا على علة الرواية عن السبيعي بعد الاختلاط!

هدى الله هذا الحبشي، ما أبعده عن سمت ومنهج أهل الحديث.

قال الزائغ الحبشي مجدي:

«وهذا القاضي عياضٌ في كتاب «الشفا» ما فهم إلا النداء والاستغاثة، فقال: وروي أن عبد الله بن عمر خدرت رجله فقيل له: اذكر أحب الناس إليك يزل عنك، فصاح: يا محمداه. فانتشرت».

قلت:

عميت عيناك أو تعامتا عن إيراده للقصة بصيغة التمريض، هكذا: (رُوِيَ). ولا يخفى أن هذه من الصيغ التي يفهم منها ضعف الرواية.

الزائغ الحبشي مجدي يبطل نقيض معتقده بنفسه

قال: «وليس الأمرُ ذكرًا مجرَّدًا وهيهاتَ، فابنُ السُنّيِّ روى عن ابنِ سيرينَ التابعيِّ الجليلِ أنه كان يقول شعرًا وزجرَ مَن تعجَّبَ منه فقال ما نصُّه: روى محمد بن زياد عن صدقةَ بن يزيدَ الجُهَنيِّ عن أبي بكر الهُذَلِيِّ قال: دخلتُ على محمدِ بنِ سِيرينَ وقد خدِرت رِجْلاهُ، فنقَعَهُما في الماءِ وهو يقول:

إذا خدرت رجلي تذكرت مَن لها فناديتُ لُبْنَى باسمِها ودَعَوتُ
دعوتُ التي لو أنَّ نَفْسِي تُطِيعُني لألقَيْتُ نَفْسِي نحوَها فَقَضَيتُ

أضاف: «وإن قلنا تماشيًا مع المخالفين بأن هذا الأمر عادةُ العربِ، وهو ذِكرُ المحبوبِ، قلنا وقد رأينا شاعرَهم يقول:

وإنْ مَذِلَتْ رجلي «دعوتُكِ» أشتفي بدعواكِ مِن مَذْلٍ بها فيهونُ

قلت:

سبحان الله! أراد ان يؤكد أن الذكر هو الدعاء فأبطل عقيدته بهذا الاستدلال من الشعر.

فإن الذي نادى لُبنى لم يستغث بها ولم يطلب منها أن تشفيه من خدر الرجل، وإنما هو تذكر المحبوب على ما جرى فهم سائر العلماء من أن ذكر اسم الحبيب يذهب به خدر الرجل.

فيا لهذا الحبشي من أحمق أبطل كل ما كتب في رسالته وهدم كل ما بناه بهذا الاستدلال، ووفر علينا مؤونة الرد عليه! حيث أتى بما تعبنا في تكراره من قبل من أن النداء للتذكر وليس للاستغاثة، وأنه قوله (اذكر) متعلق بتذكر المحبوب عند الخدر.

وما أكذبه وأبعده عن الإنصاف فقد قال:

«جعلتُم مَن قَصَدَ وخصَّ قبرَ النبيِّ ﷺ بالزيارة مشرِكًا وزيارَتَه زيارةً شِركيةً» [«القول الفصل المسدد» ص٧٠].

فإننا لا نحكم بذلك، ولا أعتقد أنه يستطيع أن يحتج علينا بشيء من كتبنا.

ثم ابتدأ الحبشي يروي كحاطب ليل من سموم روايات الرافضة عامة ومن سموم أبي مخنف (لوط بن يحيى) الذي وصفه الحافظ بأنه شيعي تالف.

قال الحبشي:

«وقال ابن كثير عند ذكر مقتل الحسين عليه السلام: وأما بقية أهله ونسائه فإن عمر بن سعد وكل بهم من يحرسهم ويكلؤهم، ثم أركبوهم على الرواحل في الهوادج، فلما مروا بمكان المعركة ورأوا الحسين وأصحابه مطرحين هنالك بكته النساء، وصرخن، وندبت زينب أخاها الحسين وأهلها، فقالت وهي تبكي: يا محمداه، يا محمداه، صلى عليك الله، وملَكُ السماء، هذا حسين بالعراء، مزّمّل بالدماء، مقطّعُ الاعضاء، يا محمداه، وبناتك سبايا، وذُرِّيتُك مُقتَّلة، تَسْفِي عليها الصَّبا. قال فأبكت والله كلَّ عدو وصديق» [**«البداية والنهاية»** (٨/ ١٩٣)].

قلت:

ومعتمد ابن كثير في هذه الأخبار هو لوط بن يحيى أبو مخنف. وهو شيعي جلد وأكبر مروج لأباطيل الروايات التاريخية. قال فيه ابن عدي: «شيعي محترق، له من الأخبار ما لا أستحب ذكره». وقال ابن حجر: «إخباريٌّ تالِف، لا يوثق به». وقال أبو حاتم الرازي في «الجرح والتعديل»: «ليس بثقة متروك الحديث» [**الكامل في الضعفاء** (٦/ ٩٣) **«ميزان الاعتدال»** (٣/ ٤١٩) **«لسان الميزان»** (٤/ ٥٨٤) **«الجرح والتعديل»** (٧/ ١٨٢) **«سير أعلام النبلاء»** (٧/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)].

وهو من علماء الشيعة كما في كتاب «رجال النجاشي» ص٢٤٥ و«رجال الحلي» ص١٣٦.

وقد عجز الأحباش عن أن يثبتوا عقيدتهم من القرآن ومن صحيح السُّنة فلجأوا إلى روايات مثل هذا التالف الشيعي!

ومثل هذه الأكاذيب تجدها في كتب الرافضة مثل كتاب «تاريخ النياحة على الإمام الشهيد الحسين» للرافضي الشيعي صالح الشهرستاني.

احتجاجهم بحكايات ابن عبد البر

قال الحبشي مجدي:

«وذكر ابنُ عبد البر عن النابغة الجعدي وهو صحابي أنه قال:

فيا قبرَ النبيِّ وصاحبَيهِ   ألا يا غَوثَنا لو تسمعونا

قلت:

أولاً: أثبت العرش ثم انقش. هات السند صحيحًا إليه.

ثانيًا: أن الرواية علقت طلب الغوث بالسماع، وهو واضح باستخدام حرف (لو)، ومعناه افعلوا لو انكم تسمعون. ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزُّمَر: ٤]. فعلق الله اتخاذ الولد بـ (لو). فيلزمكم إن لم تأخذوا بعين الاعتبار ورود حرف (لو) أن الله اتخذ ولدًا. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. فعلق علم الغيب بـ (لو). وهذا لا يعني أنه يعلم الغيب. وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرّعد: ٣١]. فعلق هدى الناس جميعًا بـ (لو). والله لم يشأ أن يهدي الناس جميعًا. فبطل استدلالك الضعيف سندًا ومتنًا.

ثالثًا: أن الحافظ ابن عبد البر يحكي أشياء كثيرة، منها ما ذكر هذا الحبشي، ومنها ما يرويه عن مالك مما يلي نصه:

«وقال مالك: وليس يلزم من دخل المسجد وخرج منه من أهل المدينة الوقوف بالقبر وإنما ذلك للغرباء، فقيل له: إن أناسًا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه إلا يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر فيسلمون ويدعون ساعة.

فقال: لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا، ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم

كانوا يفعلون ذلك، ويكره ذلك إلا لمن أتى من سفر أو أراده» [«**التمهيد**» للحافظ ابن عبد البر (٢٣/١٠)].

ومن عقيدة الحافظ ابن عبد البر ما يلي:

قال الحافظ ابن عبد البر: «فدل على أن موسى عليه السلام كان يقول: إلٰهي في السماء. وفرعون يظنه كاذبًا» [«**التمهيد**» (٧/ ١٣٣)].

وقال: «وأهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يُكيِّفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، والجهمية والمعتزلة لا يحملون شيئًا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرَّ بها فهو مُشَبِّهٌ». أضاف: «ومن حق الكلام أن يُحمَل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز... ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات» [«**التمهيد**» (٧/ ١٤٥) وانظر (٧/ ١٣١)].

وهذا يدلُّ أيضًا على عقيدة الحافظ ابن عبد البر، فهل تقبل بها أم أنك سوف ترفضها؟

استدلال الحبشي الزائغ برواية محمد بن المنكدر

«قرأنا على أبي غالب وأبي عبد الله ابني البناء عن أبي الحسن بن مخلد أنا أبو الحسن بن خزفة أنا محمد بن الحسين بن محمد نا ابن أبي خيثمة نا مصعب بن عبد الله حدثني إسماعيل بن يعقوب التيمي قال: «كان محمد بن المنكدر يجلس مع أصحابه قال: فكان يصيبه صمات، فكان يقوم كما هو حتى يضع خده على قبر النبي (ﷺ) ثم يرجع، فعوتب في ذلك، فقال: إنه يصيبني خطرة فإذا وجدت ذلك استغثت بقبر النبي ﷺ. وكان يأتي موضعًا من المسجد في السَّحَرِ يتمرغ فيه ويضطجع، فقيل له في ذلك، فقال: إني

رأيت رسول الله ﷺ في هذا الموضع. أراه قال في النوم» [«تاريخ دمشق» (٥٦/٥٠)].

قلت:

هذا صريح في أنه يدَّعي أنه رأى النبي ﷺ يقظة، وهو غير صحابي.

أن الراوي قد رجَّح أنه عني بذلك رؤيته في المنام (أراه قال في النوم).

ولكن: كيف بنى على المنام أن النبي ﷺ جلس في هذا الموضع ثم اتخذه موضعًا للتبرُّك؟ أليس هذا من عجائب هذه الرواية؟ وهل تصير الأماكن التي يشاهد النائم فيها النبي ﷺ في المنام مواطن للتبرك؟

ولك أن تقارن بين قوله (استغثت بقبر النبي) وبين قول عمر بن الخطاب: (كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا). ثم تسأل: ما الذي جعلهم يلتفتون إلى رواية ابن المنكدر المعلولة، بينما يعرضون عن رواية ابن الخطاب الصحيحة في البخاري؟ فلن تجد سوى اتباع الهوى.

بل إن إجماع العلماء على النهي عن مس جدار القبر لأن هذا من عادة اليهود والنصارى صريح في مخالفة هذا الرواية لإجماعهم.

فإما الطعن في هذه الرواية، وإما الطعن في إجماع علماء الأمة في النهي عن مس القبر وأنه عادة اليهود والنصارى. كما قال الغزالي: «ولا يمس قبرًا ولا أحجارًا، فإن ذلك من عادة النصارى» وقال أيضًا: «فإن المس والتقبيل للمشاهد من عادة اليهود والنصارى» [«**إحياء علوم الدين**» (٢٥٩/١) و(٤٩١/٤)].

بل إن في نص الرواية ما يفيد نكارة هذا الفعل؛ فقد جاء فيها أن ابن المنكدر قد عوتب على هذا الفعل **.مما يؤكد أن مثل هذا الفعل كان مستنكرًا عند السلف.**

وهكذا نجد في المتن ما يفيد نكارتها وعلى إسنادها ومخالفتها لما تركه السلف.

ويتبين لنا أن هذه الفرية منحولة على ابن المنكدر لا تصح، والله أعلم.

الكلام حول سند الرواية:

الرواية ضعيفة كما صرح محقق الأرناؤوط في تحقيقه لسير الأعلام للذهبي٥/ ٣٥٩.

فإن آفتها إسماعيل بن يعقوب التيمي. قال عنه أبو حاتم: «سمعت أبي يقول: ضعيف» [«**الجرح والتعديل**» لأبي حاتم (٢/ ٢٠٤)].

وأدرجه الذهبي في الضعفاء [«**المغني في الضعفاء**» للذهبي (١/ ٤٢)]. وقال في «الميزان»: «ضعفه أبو حاتم. وله حكاية منكرة ساقها الخطيب، وقيل بينه وبين هشام بن عروة رجل» [«**ميزان الاعتدال**» (١/ ٢٥٤) ترجمة ٩٦٩]. وقال مثله الحافظ ابن حجر [«**لسان الميزان**» (١/ ٤٤٤) ترجمة ١٣٨٠].

وقال الذهبي أيضًا: «إسماعيل فيه لين» [«**تاريخ الإسلام**» (٨/ ٢٥٦)، «**ميزان الاعتدال**» (١/ ٤١٧)]. وضعفه ابن الجوزي [«**الضعفاء والمتروكون**» (١/ ١٢٣)].

قلت:

والذي يروي المنكرات عن مالك يمكن أن يروي منكرات مثلها عن ابن المنكدر.

وقد أثبت البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧٧) والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٤٤٤) أن بين إسماعيل وبين هشام بن عروة رجل

اسمه عبد الرحمن بن عبد الله وهو ابن أبي الزناد. وهذا معناه أنه كان يروي عمن لم يسمع منهم، وهذا يعني الإرسال.

ويأتي في هذه الرواية ما يؤكد هذا الإرسال؛ فإن إسماعيل بن يعقوب التَّيْمِي لم يحضر هذه القصة فيما يظهر، فلذا أخشى أن يكون قد أخذها بواسطة رجل آخر.

هذا ولا يتمسك بهذه الرواية إلا زائغ، إذا علم بما صح عن إعلان عمر رضي الله عنه ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته كما عند البخاري، وكذلك إجماع العلماء على النهي عن مس القبر لأن ذلك من عادة اليهود والنصارى كما نص عليه الغزالي وغيره.

قال الحافظ: «وقصة الصالحين كانت مبتدأ عبادة قوم نوح لهذه الأصنام، ثم تبِعهم من بعدهم على ذلك» وذكر أنهم كانوا يتبركون بدعاء سواع وغيره من الصالحين، فلما مات منهم أحدٌ مثَّلوا صورته وتمسحوا بها، فيعبدوها بتدريج الشيطان لهم [«**فتح الباري**» (٨/ ٦٦٨)].

قال المرداوي: «ولا يستحب التمسح بالقبر على الصحيح من المذهب» (الإنصاف٤/ ٥٣).

قال ابن قدامة في «المغني»: «ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله، قال أحمد: ما أعرف هذا».

قال ابن الأثرم: «رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ يقومون من ناحية فيسلّمون» [«**المغني**» (٣/ ٥٥٩)، «**الفروع**» (٢/٥٧٣)، «**وفاء الوفا**» (٤/ ١٤٠٣)].

وقال الغزالي: «ولا يمس قبرًا ولا أحجارًا فإن ذلك من عادة النصارى» وقال أيضًا: «فإن المسَّ والتقبيل للمشاهد من عادة اليهود والنصارى» [«**إحياء علوم الدين**» (١/ ٢٥٩) و(٤/ ٤٩١)].

وذكر النووي أن هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء [«المهذب» (١/ ١٣٩)، «روضة الطالبين» (١/ ٦٥٢)، «المجموع» (٥/ ٢٦٦) و(٨/ ٢٥٧)، «السراج الوهاج» (١/ ١١٤)، «شرح مسلم للنووي» (٧/ ٤١ ـ ٤٢)، «العقد الثمين ١٨٦، «الزواجر» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥)، «شرح مسلم للنووي» (٥/ ١١ ـ ١٤)].

فهذا الحبشي إنما يريد بهذه الحكايات المخالفة لموقف عمر رضي الله عنه في ترك التوسل الثابت في «صحيح البخاري» إنما يريد أن يحيي بيننا شرك قوم نوح. فكيف نسلِّم برواية ضعيفة ونترك إجماع العلماء؟

احتجاج الزائغ الحبشي برواية في «شعب الإيمان» للبيهقي:

قال: «وروى البيهقي في «شعب الإيمان»: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني أبو محمد بن زياد نا محمد بن إسحاق الثقفي قال: سمعت أبا إسحاق القرشي يقول: «كان عندنا رجل بالمدينة إذا رأى منكرًا لا يمكنه أن يغيره أتى القبر فقال:

أيا قبرَ النبيِّ و صاحبَيهِ ألا يا غوثَنا لو تعلمونا»

[«شعب الإيمان» (٣/ ٤٩٥) رقم ٤١٧٧ للبيهقي].

قال الزائغ: «وهذا منسوب أيضًا في كتاب «الدرر السنية في الكتب النجدية» لمشايخِهم».

قلت:

أولاً: ليس كل من كان نجديًّا صار صحيح العقيدة، كما أنه ليس كل من كان مكيًّا في عهد النبي ﷺ كان صحيح العقيدة. وأبو جهل مكي يا صاح. ولما قام المجدد محمد بن عبد الوهاب بتجديد على خطى ونهج السلف

الصالح قام عليه أناس من أهل نجد ممن كانوا صوفية مخرفة يعبدون الشجر والحجر.

ثانيًا: ما أشبه هذه بتلك التي حكاها الزائغ عن النابغة الجعدي والتي رددتُ عليها وأوضحتُ أنه علق طلب الغوث على علم النبي ﷺ وأبي بكر وعمر بحال الناس.

على أن في الرواية محمد بن إسحاق القرشي. قال البخاري عنه: «منكر الحديث» [«**التاريخ الكبير**» (١/ ٢١٧) ترجمة ٦٨٣].

وقال الحافظ: «ضعيف» [«**التقريب**» (١/ ٥٠٤)].

ثالثًا: أن الرواية لم تخبرنا من هذا الرجل؟ ألعله أحمق جهل أن عمر رضي الله عنه أعلن ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته كما روى البخاري [**حديث رقم ١٠١٠**]؟

رابعًا: وأسفا على قوم إذا تمشعروا رفضوا خبر الواحد في العقائد وإن كان في البخاري ومسلم، فإذا تشرّكوا تعلقوا بغرائب القصص وكانوا في أباطيل الحكايات التي يروونها كحاطب ليل وخاطب ويل.

خذها أيها الحبشي الزائغ وكحل بها عينك:

قال الرازي الأشعري: «فثبت أن خبر الواحد مظنون... لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]» [«**أساس التقديس**» ١٧١].

وقال الجويني: «لا يحكم بصدق خبر الواحد وإن تلقته الأمة بالقبول». [«**البرهان**» (١١/ ٣٧٩) فقرة ٥٢٠].

الزائغ الحبشي يروي عن الملحدين ما يثبت به عقيدته

قال الزائغ مجدي الحبشي:

«أخبرني أبو الفتوحِ ثابتُ بنُ محمدٍ الجرجانيُّ قال: أراد فناخسرو أن

يتسمَّى بالخلافة وأوصى إلى الحسين بن علي البصري أن يؤلف له كتابًا في تَخْوِلة هذا الأمر في غير قريش واستكدّه ذلك جدًّا، فألّف له هذا الكتابَ ودفع نسخة منه إلى تلميذ له كان يثق به، فانتشر الأمر من قِبَلِ ذلك التلميذِ إلى أن بلغَ الخبرُ إلى خُراسانَ، فصاحوا صيحة واحدة في مجالس الفقهاء: وإسلاماه وامحمداه».انتهى كلامُه.

قلت:

انتهى كلام من أيها الزائغ؟ أليس هو كلام أبي الفتوح الذي وصفه ابن حزم بأنه أحد الملحدين كما في كتابه «الفصل في الملل» (١/ ٢٢).

أبَلَغَ بك الزيغ أن تترك إعلان عمر رضي الله عنه ترك التوسُّل بالنبي ﷺ بعد موته ثم عدل عنه وتوسل بالعباس بل وبأويس القرني حين حضر المدينة، ثم تتعلق برواية ملحد كان حزاء ينظر في النجوم.

ومن روايات الزائغ الحبشي

أخبرنا محمد بن ناصر الحافظ قال: أخبرنا المبارك بن عبد الجبار قال: أخبرنا إبراهيم بن عمر البرمكي قال: أنبأنا أبو الحسين بن عبد الله بن إبراهيم الزينبي قال: حدثنا محمد بن خلف بن المرزبان قال: حدثني أحمد ابن زهير قال: حدثني علي بن البربري قال: حدثني أبي وكان أول من سكن طرسوس حين بناها أبو سليم، وكان شيخًا قديمًا قال: «كان يغازينا من الشام ثلاثة أخوة فرسان شجعان، وكانوا لا يخالطون العسكر، وكانوا يسيرون وحدهم، وينزلون كذلك، فإذا رأوا العدو لم يقاتلوا ما كفوا، فغزوا مرة، فلقيهم الطاغية في جمع كثير، فقاتلوا المسلمين فقتلوا وأسروا، فقال بعضهم لبعض: قد ترون ما نزل بالمسلمين، وقد وجب علينا أن نبذل أنفسنا ونقاتل فتقدموا، وقالوا لمن بقي من المسلمين: كونوا وراء ظهورنا وخلوا بيننا وبين

القتال نكفيكم إن شاء الله تعالى. فقاتلوا فقهروا الروم، فقال ملك الروم لمن معه من البطارقة: من جاءني برجل من هؤلاء قدمته وبطرقته. فألقت الروم أنفسها عليهم فأخذوهم أسرى، لم يصب رجل منهم كلم، فقال ملك الروم: لا غنيمة ولا فتح أعظم من أخذ هؤلاء. فرحل بهم حتى نزل بهم القسطنطينية، فعرض عليهم النصرانية وقال: إني أجعل فيكم الملك وأزواجكم بناتي. فأبوا عليه ونادوا: يا محمداه».

أخرجها ابن الجوزي في «المنتظم» (٨/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

وهذه الرواية باطلة.

محمد بن خلف بن المرزبان، أبو بكر: أخباري، قال الدارقطني: «أخباري لين» [«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٣٨)].

وفي إسناد هذه القصَّة مجاهيل لم أجد لهم ترجمة، وبعضهم لم نعرف حاله.

والعجب من هذا الحبشي كيف يعتمد في تقرير أمور العقيدة على القصص الواهية والغريبة، ويترك ما في «الصحيحين» والكتب المعتمدة!!

رواية تبثت رفض الزائغ لإعلان الفاروق عمر ترك التوسل

قال: وروى ابنُ بَشْكُوال بإسنادٍ صحيح في «كتاب الصلة» قال: أخبرنا القاضي الشهيد أبو عبد الله محمد بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قراءة عليه وأنا أسمع قال: قرأت على أبي علي حسين بن محمد الغساني قال: أخبرني أبو الحسن طاهر بن مُفَوِّز المَعَافِري قال: أنا أبو الفتح وأبو الليثِ نصرُ بن الحسن التُنْكَتِي المقيم بسمرقند قدم عليهم بَلَنسِيَةَ عامَ أربعةٍ وستين وأربعِمائة، قال: قحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام قال: فاستسقى الناس مرارًا فلم يُسقَوا، قال: فأتى رجل من الصالحين معروف بالصلاح مشهور به إلى قاضي

سمرقند فقال له: إني قد رأيت رأيًا أعرضه عليك. قال: وما هو؟ قال: أرى أن تخرجَ ويخرجَ الناسُ معكَ إلى قبرِ الإمام محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وقبرُه بخَرْتَنْكَ وتَستسقُوا عنده فعسى اللهُ أن يَسقِيَنا قال: فقال القاضي: نِعْمَ ما رأيتَ، فخرج القاضي وخرج الناس معه واستسقى القاضي بالناس، وبكى الناس عند القبر وتشفعوا بصاحبه، فأرسل الله السماءَ بماءٍ عظيم غزيرٍ أقام الناسُ من أجله بخَرْتَنْك سبعة أيام أو نحوها لا يستطيع أحد الوصول إلى سَمَرْقَنْد من كَثرَةِ المطرِ وغزارتِه، وبين خَرْتَنْكَ وسمرقندَ ثلاثةُ أميالٍ أو نحوُها.انتهى بحروفه

أضاف الزائغ: «إذا كان هذا في قبرِ البخاريِّ، فما بالُك بقبر رسولِ الله ﷺ أعظم بَركاتِ ربِّ العالمين، ومثل هذا متواترٌ بين الأمةِ سلَفًا وخلفًا ومَن شذَّ شذَّ في النار».

قلت:

قد أبان الزائغ عن نفسه وأنه رافض أصلاً لإعلان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ترك التوسل بالنبي ﷺ بعد موته كما في «صحيح البخاري».

وقد ذكر القصة الحافظ الذهبي في «السير» (١٢/ ٤٦٩) وفي «تاريخ الإسلام» (١٩/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

وهي منكرة كسابقتها، ففيها رجل مجهول (رجل من الصالحين)، والصلاح لا يلزم منه العلم واتباع السُّنة، ولا نعلم حال قاضي سمرقند المذكور فيها.

وكيف يُستدلُّ بمثل هذه القصص، وأفعال أناس في القرن الخامس لا نعلمُ حالهم، ونتركُ سُنَّة النبي ﷺ، ونخالِفُ هَدْيَ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بتوسُّله بعمِّ النبي ﷺ العباس، وتركه التوسُّل بقبر النبيِّ ﷺ؟!